أزمة الرهائن الأمريكيين في طهران وأثرها في السياسة البريطانية تجاه إيران ٤ نوفمبر ١٩٧٩- ٢٠يناير ١٩٨١م

دراسة تاريخية وثائقية

د. محمد عزيز محمد

أستاذ مساعد بقسم التاريخ

كلية الآداب – جامعة سوهاج

الملخص

أسهم نجاح الثورة الإسلامية في إيران في فبراير ١٩٧٩ في توتر العلاقات الإيرانية مع الدول الغربية بسبب إعلان تلك الثورة عدائها للغرب وأدى ذلك إلى حدوث العديد من الأزمات بين إيران والدول الغربية وكان من أهم هذه الأزمات أزمة الرهائن الأمريكيين في طهران في الرابع من نوفمبر ١٩٧٩ والتي احتجز فيها بعض الإيرانيين الدبلوماسيين الأمريكيين بالسفارة الأمريكية في طهران مما أدى تصاعد العداء بين بريطانيا والغرب وبدورها تعاطفت بريطانيا مع الولايات المتحدة الأمريكية في أزمة الرهائن وأعلنت رئيسة وزراء بريطانيا مارجريت تاتشر إدانتها لعملية الاحتجاز مما عرض سفارتها في طهران للهجوم إلا أن بريطانيا استمرت في دعمها للولايات المتحدة الأمريكية في أزمة الرهائن حتى تم الإفراج عنهم في ٢٠ يناير ١٩٨١ وأثر الموقف البريطاني هذا في توتر العلاقات الإيرانية البريطانية على كافة الأصعدة كما أثر إطالة أمد احتجاز الرهائن (٤٤٤) يومًا على السياسة الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية .

Abstract

The success of the Islamic revolution in Iran in February 1979 contributed to the tension in Iranian relations with Western countries because of that revolution declaring its hostility to the West, and this led to many crises between Iran and Western countries immediately after the success of the Iranian revolution. November 1979, in which some Iranians detained the American diplomats at the American

Embassy in Tehran, which led to the escalation of hostility between Britain and the West. Its support for the United States of America in the hostage crisis until they were released on January 20, 1981, and this British position affected the tension in Iranian-British relations on all levels, as well as the effect of prolonging the hostage-taking (444 days) on the domestic policy of the United States of America.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في النتائج المترتبة على قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩م، والتي كان نجاحها بداية لظهور الأزمات المتتالية في المنطقة مع الغرب، وبخاصة أزمة الرهائن الأمريكيين The American hostage crisis والتي وقعت عقب قيام تلك الثورة بوقت قصير، وماتلاها من الأعتداءات المتكررة على مقر السفارة البريطانية في طهران بسبب الدعم البريطاني للولايات المتحدة الأمريكية في أزمة الرهائن الأمريكيين.

أهداف البحث: -

في ضوء موضوع البحث فإن هذه الدراسة تهدف إلى البحث عن الدوافع التي دفعت بريطانيا إلى تغيير موقفها من النظام الإيراني الجديد عقب قيام الثورة الإسلامية ، وتخوف بريطانيا من ذلك النظام على مصالحها ليس في إيران فحسب ، بل في عموم المنطقة ، وكان هذا التخوف دافعًا لسرعة استجابة بريطانيا لواشنطن بدعمها في أزمة الرهائن الأمريكيين في طهران ،وتوضيح

أهم الإجراءات التي اتخذتها لندن في دعمها لواشنطن، وبخاصة بعد الهجوم على مقر السفارة البريطانية في طهران ، والوقوف على طبيعة تلك الإجراءات ، وأهميتها بالنسبة لتلك الأزمة ، وأخيرًا توضيح أثر الموقف البريطاني الداعم لواشنطن ، وما اتخذته لندن من إجراءات فيما يتعلق بأزمة الرهائن الأمريكيين على العلاقات البريطانية –الإيرانية وأيضًا على مستقبل تلك العلاقة.

مصادر البحث:

جاء اعتمادنا الأساسي على وثائق الخارجية البريطانية ودول الكومنولث البريطاني (F.C. O.) Foreign and Commonwealth Office التي أمدتنا في جوانب كثيرة بالإشارة إلى الموقف البريطاني من أزمة الرهائن الأمريكيين، وكذلك وثائق مجلس الوزراء البريطاني British Cabinet documents، ووثائق البرلمان البريطانيThe UK Parliament كما تم الاستعانة بوثائق إدارة المحفوظات والسجلات الوطنية الأمريكية National Archives and Records Administration (Nara) إضافة إلى بعض الدراسات والبحوث الأجنبية، ولايمكننا بالطبع أن نغفل قيمة البحوث والدراسات العربية التي كانت عوناً لنا في بعض جوانب هذا البحث.

خطة البحث: –

تم تقسيم البحث إلى العناصر الآتية:

أولًا – أزمة الرهائن الأمريكيين، وأثرها في تطور العلاقات البريطانية الإيرانية.

ثانيًا: الموقف البريطاني من أزمة الرهائن في مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية.

ثالثًا – تداعيات الموقف البريطاني من أزمة الرهائن على العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

ثم ذُيِّل البحث بالخاتمة، وأهم النتائج التي توصل إليها، وكذلك توصيات البحث، وأخيرًا ثبت بمصادر ومراجع البحث.

أولًا: أزمة الرهائن الأمريكيين وأثرها في تطور العلاقات البريطانية –الإيرانية:

من أهم الأحداث التي أعادت رسم طبيعة العلاقات الإيرانية الغربية بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران في فبراير ١٩٧٩م(١)، تمثل في أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران ، حيث شهدت مدينة طهران في يوم الرابع من شهر نوفمبر عام ١٩٧٩م تظاهرة طلابية حاشدة نددت بالإمبريالية الأمريكية، ودعت إلى ضرب مصالحها في الشرق الأوسط ، وتوجه المتظاهرون نحو السفارة الأمريكية، مرددين شعارات معادية للولايات المتحدة الأمريكية (٢) ، وقاموا باحتجاز جميع الموظفين والدبلوماسيين فيها كرهائن والذين بلغ عددهم ستة وستين فردًا (٣) ، وأكدت تصريحات الخوميني(٤) في أعقاب احتجاز الرهائن الأمريكيين على أن احتلال السفارة الأمريكية عمل مخطط له على مستوى القيادة العليا للثورة، وأنه أحيط علمًا باحتلال الطلبة الإيرانيين للسفارة الأمريكية(5) ، كما أصدر الخوميني بيانًا أوضح فيه أن تلك الأفعال جاءت ردًا على تجاهل الولايات المتحدة لموقف إيران المعارض للجوء شاه إيران المخلوع محمد رضا بهلوي(٦) إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، وفشلها في تفهم مدى التأييد الشعبي للثورة الإيرانية(٧) ، وفي رسالته إلى الطلبة الذين استولوا على السفارة الأمريكية اعتبر الخوميني عملية الاحتجاز رد فعل طبيعي على الضربات التي تلقاها الشعب الإيراني على يد الأمريكيين، وحدد فيها

شروط التعامل مع واشنطن، وهي الاعتذار عن دور الولايات المتحدة الأمريكية التاريخي في إيران، وإعادة جميع أموال الشاه محمد رضا بهلوي التي قدرت بنحو خمسة مليارات من الدولارات ومحاكمته (٨)،وسحب الدعاوي القانونية ضد إيران وتقديم ضمانات أمريكية بعدم التدخل في سياسة إيران الداخلية والخارجية في المستقبل(٩) ،والإفراج عن الأرصدة الإيرانية في البنوك الأمريكية بكافة فروعها (١٠).

ولقد وصفت الولايات المتحدة الأمريكية من جانبها حادثة احتجاز دبلوماسييها في طهران" بالعمل المتهور والشائن والغير مقبول على الاطلاق في التاريخ الدبلوماسي" وأنها كانت تتوقع رد فعل إيراني جراء استقبال الولايات المتحدة الأمريكية للشاه الإيراني لتلقي العلاج في أراضيها إلا إنها لم تكن تتوقع أن تصل الأمور إلى درجة احتجاز دبلوماسييها في سفارتها في طهران (١١) .

ومن جانب آخردفعت أزمة الرهائن الأمريكيين في طهران إلى حدوث تصدع خطيرفي العلاقات بين الحكومة الإيرانية ونظيرتها البريطانية على إثر إدانة مارجريت تاتشر Margaret Thatcher (١٢)رئيسة وزراء بريطانيا احتجاز الرهائن الأمريكيين،كما هاجمت تاتشرالنظام الإيراني،وطالبت باطلاق سراح الرهائن،واصفة ذلك الحدث بأنه انتهاكًا للعلاقات الدبلوماسية والدولية(١٣) .

ونتيجة لهذا الموقف البريطاني المعلن من مسألة اقتحام السفارة الأمريكية، واحتجاز الرهائن الأمريكيين ،تعرضت السفارة البريطانية في طهران لهجوم من قبل بعض المتظاهرين الإيرانيين عندما اقتحموا مبنى السفارة البريطانية بحجة البحث عن بعض العناصر الأمريكية المفقودة والذين لم يكونوا متواجدين بالسفارة الأمريكية عندما تم الاستيلاء عليها ، وأثناء الهجوم على السفارة

البريطانية قام أحد المتظاهرين بالاتصال بمكتب الخوميني، وتم تلقي التعليمات بإنهاء الاقتحام فغادروها بعد ساعات قليلة من الاقتحام(١٤) ؛ دفع ذلك الهجوم على السفارة البريطانية إلى الاحتجاج على عدم توفير الحماية الكافية لها ؛ حيث أعلن السفير البريطاني في طهران جون جراهام John Graham (١٩٧٩-١٩٨٠م) بأنه لايطلب من الحكومة الإيرانية حماية السفارة ؛لأن ذلك واجب عليها وفقاً للقانون الدولي ، وأن على الحكومة الإيرانية حماية كل السفارات وموظفيهم ، ولاسيما بعد احتلال السفارة الأمريكية، وعلى إثر تلك التصريحات انتشرت الشرطة والحرس الثوري الإيراني حول السفارة البريطانية لحمايتها(١٥)، وعلى الرغم من هذه الإجراءات فإن تجدد الهجوم على السفارة البريطانية كان احتمالًا قائمًا لدى البريطانيين ، وبخاصة في أعقاب الهجوم من بعض الإيرانيين على مباني صحيفة الفايننشال تايمز Finanical Times ، وشبكة ال .B.B.C البريطانيتين(١٦).

كان لحادثة احتجاز الرهائن الأمريكيين والهجوم على السفارة البريطانية أثره في تقديم الحكومة الإيرانية المؤقتة برئاسة مهدي بازركان (١٧) استقالتها بعد أن استمرت ٢٦٨ يوماً، وجاء في مذكرة الاستقالة " بأن كثرة التدخلات في شؤون حكومته ، والخلافات الموجودة هي السبب في تقديم استقالته " ، وهو ما أكده السفير البريطاني في طهران جون جراهام عندما التقي وزير الخارجية الإيراني المستقيل كمال خرازي ، حيث صرح بأن ما حدث بالسفارة الأمريكية " لهو أمر منفصل عن الحكومة ويخالف رغبتها(١٨)".

دفع تقلب السياسة الإيرانية بجون جراهام السفير البريطاني في إيران إلى وصف الوضع بأنه " لا يمكن التنبؤ به.... لا أستطيع أن أتوقع إلى متى قد

تستمر تلك المرحلة " ؛ لذلك كان أحد الشواغل الرئيسية للحكومة البريطانية ، هو سلامة الرعايا البريطانيين، وقد التقى جراهام بثلاثين ممثلًا للجالية البريطانية بإيران في الثاني عشر من نوفمبر ١٩٧٩م، وعلى أثرها صرح آنذاك قائلًا: " بات هناك إتجاه نحو التطرف ، والوضع حساسًا ولا يمكن التنبؤ به ، وقد بدت كراهية الأجانب وهوس التجسس جليًا ، وفي الوقت الذي تحمل فيه الأمريكيون وطأة الوضع ظل التهديد قائمًا بالنسبة لبريطانيا والدول الأوروبية الأخرى " ؛ ولهذا فقد أعاد جراهام عليهم نصيحته التي ذكرها لهم في بداية الثورة في شهر فبراير ١٩٧٩م " بأنه على من ليس لديهم حاجة ماسة – (وقد عرف تلك الحاجة على أنها التزامات تجارية أو تعاقدية أو روابط أسرية)– أن يفكروا بمغادرة إيران إذا تعرضت السفارة للهجوم ، وعدم القدرة على أداء المهمات فإن الخطوط الجوية البريطانية وشركة جراي ماكينزي Gray MaKinsey على اتفاق لتنسيق الترتيبات اللازمة لمغادرة الرعايا البريطانيين إيران إلى وطنهم (١٩) ".

وقد دفع تخوف الحكومة البريطانية من تعرض رعاياها إلى الخطر في إيران إلى إعلانها حظر سفر المواطنين البريطانيين إلى إيران ، وأشارت الحكومة البريطانية في بيانها إلى أن تلك الإجراءات احترازية ، والغرض منها دفع الخطر عن مواطنيها بعد الأحداث الأخيرة التي جرت في طهران ، في الوقت الذي أكدت فيه السفارة البريطانية في طهران –في برقيتها الصادرة في الثاني عشر من نوفمبر ١٩٧٩م إلى وزارة الخارجية البريطانية– أن بعض الذين احتلوا السفارة الأمريكية في طهران لم يكونوا طلابًا ، كما نوهت السفارة إلى أن القائمين بذلك العمل ليست لهم أية علاقة بالشيوعيين ، ولكن احتلالهم للسفارة

مرحب به بدون شك من قبل الاتحاد السوفيتي مثلما رحب قبل ذلك بسقوط نظام الشاه (٢٠)، وبدوره فقد ساهم التقارب بين الاتحاد السوفيتي وإيران آنذاك في المتغيرات التي حدثت على سياسة بريطانيا تجاه إيران ، إذ شعرت تاتشر بمدى خطورة ذلك على مصالح الغرب في المنطقة ، ولاسيما بعد المحادثة التي أجرتها في الرابع عشر من نوفمبر عام ١٩٧٩م مع رئيس الوزراء السوفيتي اليكسي كوسيجين Alexei Kosygin الذي أكد من خلالها على أن نقص الطاقة لم يعد عاملًا مقيداً للتوسع الاقتصادي السوفيتي ، وأن سبب ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى الاعتماد على الغاز الإيراني الذي يدفع ثمنه من المشاريع الصناعية السوفيتية في إيران(٢١).

أثار التقارب الإيراني السوفيتي قلق البريطانيين؛ مما دفع النائب في البرلمان البريطاني عن حزب المحافظين هارولد جوليان أمري ulian Harold Amery إلى إرسال رسالة إلى برايان كارتليج Bryan Cartledge المساعد الخاص لرئيسة الوزراء البريطانية مارجريت تاتشر في السادس عشر من نوفمبر ١٩٧٩م ،أشار فيها إلى مدى توسع النفوذ السوفيتي في إيران مستندًا في ذلك على المعلومات التي أدلى بها شاهبور بختياري(٢٢) – بعد إقالته ونفيه إلى فرنسا– أثناء الاجتماع الذي جمع بينهما في باريس ، كما أشارت الرسالة إلى " أنه يمكن إقامة علاقات مع الشخصيات المعارضة للنظام الإيراني مثل شاهبور بختياري مع التأكيد على سرية تلك العلاقات خشية تكوين اعتقاد لدى الإيرانيين بأن بريطانيا تشارك في مؤامرة لإسقاط نظام الحكم في إيران، الأمر الذي سيضر كثيرًا بمصالح بريطانيا المتبقية في إيران ، ويضر بقضية الذين نرغب في مساعدتهم " ، وبعد اطلاع تاتشر على

مضمون هذه الرسالة أصدرت تعليمات إلى وزارة الخارجية وشئون الكومنولث بوضع خطة طوارئ للحد من انتشار النفوذ السوفيتي في إيران، وإقامة علاقات سرية مع المعارضين الإيرانيين (٢٣).

وعلى أثر عدم استجابة إيران للنداءات الدولية بالإفراج عن هؤلاء الرهائن قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض العقوبات الاقتصادية على إيران من خلال تجميد الأصول الإيرانية، وتنظيمها لحصار دولي على إيران(٢٤)، حيث أصدر الرئيس الأمريكي جيمي كارتر Jimmy Carter (٢٠ يناير ١٩٧٧– ٢٠ يناير ١٩٨١م) أمرًا في السابع عشر من نوفمبر ١٩٧٩م بتجميد جميع الأصول الحكومية الإيرانية في البنوك الأمريكية وبفروعها بالدول الأخرى والشركات التابعة لها وقد صدر هذا القرار ردًا على إعلان أصدرته إيران بأنها تعتزم سحب جميع أصولها والمقدرة بثلاثة عشرة مليار دولار من البنوك الأمريكية على مستوى العالم (٢٥) ، كما منع كارتر تحويل عائدات الإيرانيين المقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية من الوصول إلى إيران، ووقف كل علاقات الاستيراد والتصدير بين البلدين، مع منع كل أشكال الزيارات المتبادلة بين وفود البلدين ، وتوقف المساعدة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية لإيران، كما فرضت الحظر على تصدير البضائع الأمريكية إلى إيران بإستثناء الأغذية والأدوية (٢٦) ، وتوقفت الولايات المتحدة الأمريكية عن استيراد النفط الإيراني، وأصدر كارتر بيانًا للشعب الأمريكي بذلك ، وكانت هذا القرارات بمثابة معاقبة لإيران على ماوصفه كارتر بالسلوك الإجرامي ضد الرهائن الأمريكيين، ورد الإيرانيون بحظر تصدير النفط الإيراني إلى أي شركة تنتمي إلى الولايات المتحدة الأمريكية(٢٧) ،وكذلك قررت الولايات المتحدة الأمريكية قطع علاقاتها

الدبلوماسية مع إيران وطردت جميع الدبلوماسيين الإيرانيين العاملين في الولايات المتحدة الأمريكية (٢٨) ، كما قامت بمحاولات عديدة لحشد تأييد حلفائها الأوروبيين لفرض عقوبات اقتصادية على إيران، وقدمت اقتراحًا إلى دول الاتحاد الأوروبي بالمقاطعة الاقتصادية، ووقف معاملاتهم التجارية مع إيران من أجل اطلاق سراح الرهائن الأمريكيين(٢٩).

وفي محاولة من قبل الحكومة البريطانية للضغط على نظيرتها الإيرانية من أجل إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين اقدمت السلطات البريطانية في السابع عشر من نوفمبر عام ١٩٧٩م على منع عدد من الإيرانيين الذين وصلوا إلى مطار لندن على متن طائرة بريطانية من الدخول إلى أراضيها حيث اسمعت السلطات البريطانية المسافرين الإيرانيين عبارات قاسية مثل " أنتم متوحشون لأنكم أخذتم الأمريكيين رهائن"، ولم تكتف السلطات هناك باعتقالهم بل اعتدت على بعضهم بالضرب قبل أن تعيدهم كلهم إلى طهران ، وانعكست الإجراءات البريطانية الأخيرة والمتخذه بحق المواطنين الإيرانيين على السياسة الإيرانية؛ حيث أصدرت وزارة الخارجية الإيرانية بيانًا في اليوم التالي انتقدت من خلاله الإجراءات المتخذة بحق مواطنيها في مطار لندن، واصفة تصرفات المسئولين هناك بأنها عدوانية، وحثت الإيرانيين على الامتناع عن السفر إلى بريطانيا ، في الوقت الذي حدثت فيه تظاهرات عامة في طهران احتجاجًا على سلوك البريطانيين تجاه المسافرين الإيرانيين، على الرغم من اعتذار السفارة البريطانية في طهران عن ذلك الحادث ،مؤكدة على أنه لايوجد سبب سياسي جعل المسؤولين في لندن يتخذون تلك الإجراءات ، وأن هذه الإجراءات مرتبطة فقط

بالقوانين البريطانية التي يجب احترامها من قبل الوافدين إليها ، وأعربت السفارة البريطانية عن أملها بعدم تكرار تلك الحوادث مجددًا (٣٠).

وعبر محادثة هاتفية جرت بين مارجريت تاتشر وجيمي كارتر في التاسع عشر من نوفمبر ١٩٧٩م قدم كارتر الشكر لرئيسة الوزراء البريطانية على ماتبذله من جهود هي وحكومتها في سبيل اطلاق سراح الرهائن الأمريكيين، وأعربت تاتشر عن إعجابها بكارتر في تعامله مع مسألة الرهائن، وعدم خضوعه للمطالب الإيرانية مؤكدة على أن بريطانيا جنبًا إلى جنب مع الدول الأوروبية يعملون على مواصلة الضغط على إيران من أجل اطلاق سراح الرهائن الأمريكيين، دون قيد أوشرط ، وقد طلب الرئيس الأمريكي من رئيسة وزراء بريطانيا–إلى جانب حلفائها الأوروبيين– بتقليل عدد طاقم الموظفين في سفاراتهم، وإفهام الخوميني بمخاوفهم العميقة تجاه أزمة الرهائن ،وقد أعربت تاتشر عن قلقها في اتخاذ إجراء كهذا ، موعزة سبب ذلك إلى خشيتها من تعرض الأفراد المتبقين في السفارة البريطانية إلى الخطر من قبل الإيرانيين كجزء من انتقام الإيرانيين على السياسة البريطانية تجاه بلادهم ، كما رأت تاتشر أن إجراء كهذا يمكن أن يعقد الأمور ويزيد الجانب الإيراني إصرارًا على عدم اطلاق سراح الرهائن، وعن احتمالات إجراء محاكمات للرهائن الأمريكيين من قبل الحكومة الإيرانية بتهمة التجسس طلب كارترفي تلك المحادثة من تاتشر إدانة تلك المحاكمات ، والتنسيق مع دول المجموعة الأوروبية للقيام بما هو يلزم لمنع إجراء تلك المحاكمات، وتشكيل معارضة قوية تندد بالنظام الإيراني، وإفهام الرأي العام العالمي أن ماتقوم به الحكومة الإيرانية هو شيئ غير مقبول، ومن جانبها أكدت تاتشر أنها سوف تسعى للحصول على إدانة

قوية بالفعل من دول المجموعة الأوروبية لهذه المحاكمات ،حيث أنها رأت أن ذلك الأمر سيكون أكثر صرامة ، وقوة من قيامنا نحن البريطانيين باتخاذ إجراءات بشكل منفصل،على حد تعبير رئيسة الوزراء البريطانية (٣١).

وفي رأينا أنه مع شعور بريطانيا بالفزع لرؤية حليفتها الأقوى تتعرض للهجوم إلا إنها كانت حريصة على حماية مواطنيها ومصالحها بل إنها كانت تخشى من أن تطبيق عقوبات على إيران قد يدفع الأخيرة لإتخاذ إجراءات ضد الرعايا البريطانيين المقيمين في إيران، ومن أجل مساندة بريطانيا لحليفتها في أزمة الرهائن فقد حرصت لندن على تحقيق التوازن بين دعم الأمريكيين، ومحاولة تقليل الأضرار التي قد تلحق بالمصالح البريطانية مع إيران.

لذلك اقدمت السفارة البريطانية في طهران في الرابع والعشرين من نوفمبر على تخفيض عدد موظفيها إلى النصف حيث قررت السفارة البريطانية في طهران إرسال نصف أعضائها إلى بريطانيا، وفي السياق ذاته أكد السفير البريطاني في طهران جون جرهام"أن تلك الإجراءات لم يكن لها علاقة بالأمور السياسية مطلقاً، وأن الهدف من ذلك ليس سياسياً، مؤكدًا على إن العلاقات التجارية بين إيران وبريطانيا انخفضت بصورة كبيرة مقارنةً بالعام الماضي(عام ١٩٧٨م) حيث انخفض حجم الواردات الإيرانية من بريطانيا بمقدار ٧٥٪ عن العام الماضي(عام ١٩٧٨م)، كما انخفض عدد البريطانيين المتواجدين في إيران من ١٤.٠٠٠ ألف شخص عام ١٩٧٨م إلى ٣٠٠ شخص عام ١٩٧٩م" ومن ثم لم يعد هناك حاجة لبقاء أعداد كبيرة من الموظفين في السفارة البريطانية " وهوماجعل الخارجية البريطانية تعلن أن "التجارة انقطعت قبل قطع العلاقات الدبلوماسية(٣٢)".

ويبدو أن تخفيض أعداد موظفي السفارة البريطانية في طهران قد أظهر التعاطف البريطاني مع الولايات المتحدة الأمريكية في مسألة احتجاز الرهائن الأمريكيين، واعتبرتهم طهران الطرف الأساسي والقوي الداعم لواشنطن في هذا المسار؛ مما عرض بريطانيا لهجوم إعلامي عنيف من قبل وسائل الإعلام الإيرانية،حيث أشارت تقاريرالسفير البريطاني في طهران جون جراهام إلى تعرض بريطانيا والولايات المتحدة الإمريكية للهجوم الشديد داخل الجمهورية الإسلامية بسبب عدائهما للثورة الإيرانية،ومن ضمن أشكال هذا الهجوم الانتقاد الشديد لمقرهيئة الإذاعة البريطانية، حيث هاجم الإيرانيون للمرة الثانية محطة إذاعة بي بي سي وطردوا مراسليها بعد اتهامهم من طرف الحكومة الإيرانية بالتجسس لمصلحة بلادهم ،وممارستهم أنشطة غيرمشروعة (٣٣).

ونتيجة للسياسة العدائية للحكومة الإيرانية تجاه بريطانيا والمتمثلة في الاعتداءات المتكررة على سفارتها ومهاجمة محطاتها الإذاعية والتليفزيونية والانتقاد المستمر لوسائل الإعلام الإيرانية ضد سياسة بريطانيا تجاه إيران ؛ دفع ذلك تاتشر في الخامس من ديسمبر١٩٧٩م إلى الإعلان عن أسس السياسة البريطانية تجاه إيران، ومحاولات الحكومة البريطانية للإفراج عن الرهائن الأمريكيين حيث أوضحت تاتشر أن حكومتها تبذل مافي وسعها للإفراج عن المحتجزين الأمريكيين في طهران بالرغم من تشديد الخناق على السفارة البريطانية هناك، إذ اقدمت تاتشر على عدم إرسال أية مساعدات عسكرية إلى إيران، وتقليل التعامل التجاري معها ، كما تعهدت بدعم الولايات المتحدة الأمريكية في مسألة الرهائن بالأمم المتحدة ، على الرغم من أن ذلك

قد يزيد العداء الإيراني تجاه بريطانيا، وربما يؤدي ذلك إلى ردود أفعال خطيرة ضد المصالح البريطانية المتبقية هناك، ومن ضمنها السفارة البريطانية ([٣٤]).

وفي السياق ذاته وتأكيداً لدور بريطانيا الداعم للولايات المتحدة الأمريكية في أزمة الرهائن الأمريكيين قامت تاتشر في الثاني والعشرين من ديسمبر عام ١٩٧٩م بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث أجرت محادثات مع الرئيس الأمريكي جيمي كارتر دار فحواها حول أزمة الرهائن الأمريكيين، وناقشا الطرفان المصاعب التي تواجه بلادهما جراء السلوك الإيراني،وقد أعرب كارتر عن إعجابه بسياسة تاتشر في تعاملها مع أزمة الرهائن الأمريكيين، ومن جانبها أعلنت تاتشرعن تقديرها لحجم المصاعب التي يعاني منها الأمريكيون، والظرف الصعب الذي تعيشه الإدارة الأمريكية بسبب أزمة الرهائن، وأكدت تاتشر على تشابه الخطوات والإجراءات المتخذة من قبل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في معالجة أزمة الرهائن ، وأنها سوف تستمر في التواصل مع الإدارة الأمريكية ، حتى يتم اطلاق سراح هؤلاء الرهائن([35]).

وردًا على هذه الزيارة بعثت الولايات المتحدة الأمريكية بوزير خارجيتها سايروس روبرتس فانسSawiris Roberts Vance (١٩٧٧-١٩٨٠م) في بداية شهر يناير ١٩٨٠م للقيام بجولة أوروبية شملت عواصم بريطانيا والمانيا وفرنسا وايطاليا وسويسرا،وقد اتفقت هذه الدول على دعم الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة،ودعم الإجراءات الأمريكية المتخذة ضد إيران بما فيها العقوبات الاقتصادية التي سبق لكارتر أن فرضها ضد إيران ([٣٦])، ولايستبعد أن يكون حلفاء واشنطن قد وصلوا إلى قناعة تامة بأن فرض العقوبات الاقتصادية على إيران قد يمنع واشنطن من الخيار العسكري الذي

كانت الأوساط الأمريكية تجري الاستعدادات لتنفيذه ضد إيران (٣٧)؛لهذا اعتقدوا أن فرض العقوبات على إيران، قد يؤخر أية مبادرة عسكرية من قبل حكومة كارتر،وفعلاً لم تعارض تلك البلاد الوسائل التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد إيران الأمرالذي يمكن ملاحظته على نحو واضح في استجابة بريطانيا (٣٨).

ونتيجة للجهود البريطانية في دعم موقف الولايات المتحدة الأمريكية في مسألة الرهائن الأمريكيين فقد أعرب كارتر –في برقية له مؤرخة بالثامن من يناير عام ١٩٨٠م إلى مارجريت تاتشر –عن امتنانه لتاتشر والحكومة البريطانية على دورهما الفعال مع حلفاء بريطانيا في الضغط على الحكومة الإيرانية من أجل إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين، وفي البرقية ذاتها طالب كارتر الحكومة البريطانية بتجميد الأرصدة الإيرانية عندما نما إلى علمه بمحاولات الحكومة الإيرانية سحب ودائعها من البنوك البريطانية ، وطالب كارتر رئيسة وزراء بريطانيا ببذل كل الجهود الممكنة في سبيل عدم تمكين إيران من سحب ودائعها من البنوك البريطانية ، أيضاً حث كارتر رئيسة وزراء بريطانيا على منع شركات البترول البريطانية من شراء النفط الإيراني(٣٩) .

أدي استمرار التعنت الإيراني في عدم الإستجابة للنداءات الدولية المتكررة لإطلاق سراح الرهائن الأمريكيين–وبخاصة من جانب بريطانيا–إلى تصاعد التوتر بين الجانبين إلى الحد الذي أعلنت فيه بريطانيا في٢٤ مارس١٩٨٠م استدعاء سفيرها في طهران جون جراهام من أجل عقد اجتماعات مع مسؤولي وزارة الخارجية والكومنولث لمناقشة بعض الموضوعات المهمة المرتبطة بسياسة بريطانيا الخارجية تجاه إيران،وبخاصة فيما يتعلق بأزمة الرهائن

الأمريكيين،وكذلك حجم التبادل التجاري بين بريطانيا وإيران، وأوضاع السفارة البريطانية هناك،كما أجرى جون جراهام مقابلة مع لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان البريطاني لبحث المقاطعة الدبلوماسية لإيران،نزولًا على الرغبة الأمريكية (٤٠).

وفي الحادي والعشرين من أبريل١٩٨٠م اجتمع وزير خارجية بريطانيا بيتر كارينجتونPeter Carrington (١٩٧٩-١٩٨٢م) مع وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي في لوكسمبورج ، ناقشوا انعكاسات أزمة الرهائن الأمريكيين في طهران في ضوء التقارير الواردة إليهم من سفاراتهم لمتابعة المساعي الدبلوماسية التي أطلقها وزراء الخارجية في اجتماعهم بلشبونة في العاشر من أبريل١٩٨٠م ،كما أعرب وزراء الخارجية عن تضامنهم مع الولايات المتحدة الأمريكية حكومةً وشعبًا في ظل أزمة الرهائن وماتلاها من أحداث، واستعرضوا الضمانات التي قدمها الرئيس الإيراني أبوالحسن بني صدر(41) بخصوص الظروف المعيشية للرهائن، كما أعرب وزراء الخارجية عن أسفهم الشديد لعدم قدرة الحكومة الإيرانية على تقديم ضمانات دقيقة حول تاريخ وطرق الإفراج عن المحتجزين ، حيث إن موضوع الرهائن يأتي على رأس اهتمامات مجموعة الدول الأوروبية ؛ لذلك أعلنوا عن إصرارهم على ضرورة تحرير معظم الرهائن الأمريكيين، مؤكدين على أن استمرار هذا الموقف ربما يهدد السلم والأمن الدوليين، وقرروا تقديم طلبات فورية إلى مجالسهم التشريعية لاتخاذ التدابير الضرورية لفرض عقوبات على إيران ، وفي نهاية هذا الاجتماع اتفقوا على تنفيذ الإجراءات التالية وفي أقرب وقت ممكن(٤٢):-

١-تخفيض عدد البعثات الدبلوماسية لدول الاتحاد الأوروبي في طهران.

٢-تخفيض عدد البعثات الدبلوماسية المعتمدة من الحكومة الإيرانية والموجودة بدول الاتحاد الأوروبي.

٣- إعادة النظر في نظام منح تأشيرة دخول مواطني إيران عند سفرهم لدول الاتحاد الأوروبي.

٤-تعليق إصدار التراخيص لعمليات بيع الأسلحة وتصديرها أو أي معدات حربية الى إيران.

٥-تنسيق وجهات النظر بشأن شراء النفط الإيراني.

٦--تنسيق الآراء بشأن توقيع الاتفاقيات الاقتصادية أوعقود الخدمة مع إيران.

٧- مطالبة المجتمع الدولي بدعوة الحكومات الأخرى للتضامن مع تلك القرارات.

وعلى أثر هذا الاجتماع وجه وزراء الخارجية تعليماتهم إلى سفرائهم بالعودة إلى طهران خلال فترة زمنية قصيرة لإبلاغ الحكومة الإيرانية بالقرارات السابقة ، ولمتابعة الموقف، وبذل جميع الجهود الممكنة للتخفيف من حدة الموقف وتحسين الظروف المعيشية للمحتجزين لحين الإفراج عنهم ، كما عبروا عن أملهم في اتخاذ السلطات الإيرانية قرارات تتماشى مع النقاط المقترحة في ذلك الاجتماع ([43]) .

وفي العاشر من سبتمبر ١٩٨٠م أعلنت وزارة الخارجية البريطانية رسميًا إغلاق سفارتها في طهران ، وعدم عودة سفيرها مرة أخرى إلى طهران ([٤٤]) ، وعينت بريطانيا سفارة السويد كمكتب لرعاية المصالح البريطانية بشكل مؤقت([٤٥])، ومنذ تلك اللحظة أصبح الصراع السياسي بين الطرفين على أشده ، وحاول كل جانب منهما تحقيق مكاسب سياسية على حساب الطرف الآخر من خلال

الحرب الإعلامية التي نشبت بينهما ، ومن جانبه أعلن جون جراهام أن إغلاق السفارة البريطانية في طهران يرجع إلى : ([٤٦])

١-اتهام بعض الرعايا البريطانيين بالتجسس.

٢- الدعاية السيئة حول سوء معاملة الطلبة الإيرانيين من قبل الشرطة البريطانية.

٣- احتمال الهجوم على السفارة البريطانية في طهران، واحتلالها في حال اتخاذ الحكومة البريطانية قرارًا بطرد الطلاب الإيرانيين من بريطانيا.

وبناءً على تلك القرارات حوصرت ممتلكات الدولة الإيرانية في بريطانيا وأوقف عمل القنصليات الإيرانية فيها ، ومن جانبها اتخذ المجلس الثوري الإيراني قرارًا بوقف ضخ النفط إلى بريطانيا، وأعلن أبو الحسن بني صدر الرئيس الإيراني أن قرار الحكومة البريطانية بوقف التعامل التجاري مع إيران يعني بدء الحرب الاقتصادية بين البلدين، وأضاف قائلًا " سوف نستغلها لتصفية حساباتنا مع الإمبريالية الغربية " ([٤٧]).

وبعد قرار بريطانيا بإغلاق سفارتها في طهران ، أعلنت الخارجية البريطانية أن قرار عودة فتح السفارة البريطانية في طهران مرهون بمراقبة السلوك الإيراني، ومدي استعداد الإيرانيين أنفسهم للسماح لأعضاء البعثة الدبلوماسية البريطانية من أداء مهامهم الدبلوماسية العادية ،ولكي يكون موظفوها في أمن وأمان ،عندها يكون قرار عودة فتح السفارة البريطانية في طهران([٤٨]) ".

لم يقتصر الدعم البريطاني للولايات المتحدة الأمريكية في أزمة الرهائن على مقاطعة إيران اقتصادياً أو مقاطعتها دبلوماسيًا، وإغلاق سفارتها في طهران،

وسحب موظفيها الدبلوماسيين من هناك، بل واصلت بريطانيا دعم حليفتها في كافة المحافل الأخرى، وبخاصة في مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية.

ثانياً: الموقف البريطاني من أزمة الرهائن في مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية:

كانت تحركات الولايات المتحدة الأمريكية في مسألة الرهائن الأمريكيين تدفع باتجاه حلها بالوسائل السلمية، حيث طالبت الولايات المتحدة الأمريكية مجلس الأمن الدولي بفرض عقوبات على إيران إن لم تفرج عن الرهائن الأمريكيين، ومن جانبها حثت بريطانيا مجلس الأمن على السعي لحل النزاع القائم بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران بالطرق الدبلوماسية، وأيدت بريطانيا قرار مجلس الأمن المرقم ب (٤٥٧) الصادر في الرابع من ديسمبر ١٩٧٩م، والذي دعا إلى-: (٤٩)

١- الإفراج فورًا عن موظفي سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في طهران، وتوفير الحماية لهم والسماح لهم بمغادرة البلاد.

٢-على الحكومتين الأمريكية والإيرانية السعي لحل سلمي للقضايا العالقة بينهما وفقًا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

٣ -حث الحكومتين الأمريكية والإيرانية على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس في الوضع الراهن.

٤-يقدم الأمين العام للمجلس مساعيه الحميدة لتنفيذ هذا القرار، واتخاذ جميع التدابير المناسبة لتحقيقه.

٥- قرر المجلس أن تبقى المشكلة قيد النظر، وعلى الأمين العام للمجلس أن يقدم تقريرًا على وجه السرعة للمستجدات المتعلقة بجهوده.

وقد أوضحت الولايات المتحدة الأمريكية فى بيانها الرسمى لمجلس الأمن فى ٤ ديسمبر ١٩٧٩م أن استمرار تحدي إيران للمجتمع الدولي يعرض الأمن والسلم الدوليين للخطر؛ لذلك يتوجب على مجلس الأمن أن يعمل على إنفاذ دعوته لإيران بإطلاق سراح الرهائن فورًا، مشيرة إلى أنه بمجرد إطلاق سراح الرهائن ورحيلهم من إيران فإنها مستعدة لمناقشة المطالب الإيرانية التى تطالب بها والتعاون مع الدعوة الواردة فى القرار رقم (٤٥٧) بأن تتخذ إيران والولايات المتحدة الأمريكية إجراءات عاجلة للحل السلمي للقضايا العالقة بينهما مؤكدة على أن هذه مسألة ذات أهمية قصوى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ولا تؤثر فقط على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، بل على السلام والنظام الدوليين(٥٠).

لم تستجب إيران لقرار مجلس الأمن رقم(٤٥٧) والداعي للإفراج الفوري عن الرهائن الأمريكيين؛ لذا دعا مجلس الأمن لاجتماع طارئ في الحادي والثلاثين من ديسمبر ١٩٧٩م ، وأقر قراراً حمل رقم (٤٦١) ، أكد من خلاله على جميع البنود التي نص عليها قراره السابق، وأمهل الحكومة الإيرانية تنفيذه لغاية يوم السابع من يناير ١٩٨٠م ؛ حيث حدد هذا اليوم تاريخًا لعودة مجلس الأمن للانعقاد لتبني فرض العقوبات الاقتصادية على إيران في حال تقصيرها حتى ذلك التاريخ عن الانصياع للقرار السابق " وفي حال عدم امتثالها لتنفيذ ذلك القرار فإن المجلس سيتخذ التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة فيمايتعلق **بحالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان؛ وذلك استنادًا إلى المادتين (٣٩ و ٤١) منه([51])** " ، **ومن الجدير** بالذكر أن هذا القرار صوت عليه بأغلبية (١١) صوتًا من بينهم الممثل

البريطاني مقابل (٤) أصوات امتنعوا عن التصويت هم الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا والكويت وبنجلادش([52]) .

وقد صوتت بريطانيا في الثالث عشر من يناير ١٩٨٠م لصالح مشروع قرار للأمم المتحدة كان قد دعا إلى فرض حظر الواردات إلى إيران (باستثناء المواد الغذائية والطبية)، وحظر عقود الخدمات والائتمانات الجديدة، وخفض عدد الدبلوماسيين الإيرانيين المتمركزين خارج البلاد. غير أن ذلك القرار قد رُفِض من قِبل السوفييت، مستخدمين حق الفيتو مما يشير إلى احتمالية محاولتهم لتأمين نفوذهم بطهران ([٥٣]).

وعلى إثر انتقاد ممثل الاتحاد السوفيتي في مجلس الأمن الدولي القرار الأخير للمجلس ، مؤكدًا على أن ما حدث بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران يمكن حله بالطرق والوسائل الدبلوماسية ، ولا داعي لأن يفرض المجلس بعض العقوبات غير المبررة على إيران ؛ دافع ممثل بريطانيا في مجلس الأمن عن القرارات الأخيرة التي بمقتضاها نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في فرض عقوبات اقتصادية على إيران ، بعد أن امتنعت الأخيرة عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ، واطلاق سراح الرهائن الأمريكيين ([٥٤]).

وفي الوقت الذي كانت فيه قضية الرهائن الأمريكيين تنظر أمام مجلس الأمن الدولي لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى محكمة العدل الدولية مطالبة أياها بإصدار أوامر تحفظية بإلزام إيران بالإفراج عن الرهائن الأمريكيين،واستجابت المحكمة للطلب الأمريكي ؛ حيث نظرت تلك القضية يوم الخامس عشر من ديسمبر عام ١٩٧٩م، وبعد نظرها في تطورات القضية قررت المحكمة بأغلبية ١٣ صوتًا–كان من بينهم صوت القاضي البريطاني فورستر Forster ضد

صوتين هما صوت القاضي السوفيتي موروزوفMorozov وصوت القاضي السوري صلاح الدين طرزي–إدانة سلوك ايران وما قامت به من احتجاز الرهائن الأمريكيين ، وأن هذا السلوك الإيراني يتعارض بشكل مباشر مع القانون الدولي والدبلوماسي والاتفاقيات الدولية منها اتفاقية الصداقة والحقوق القنصلية المبرمة بين البلدين عام ١٩٥٥م واتفاقيتي فيينا للعلاقات الدبلوماسية عام ١٩٦١م، والعلاقات القنصلية عام ١٩٦٣م ،واتفاقية حماية الدبلوماسيين من الإرهاب عام١٩٧٣م ، وأنه انتهاك لالتزاماتها يحملها المسئولية قبل الولايات المتحدة الأمريكية بموجب القانون الدولي ، كما قررت محكمة العدل الدولية بأغلبية الأصوات أن تقوم إيران فورًا باتخاذ كافة الخطوات اللازمة لمعالجة الموقف الناجم عن حوادث الرابع من نوفمبر ١٩٧٩م وما أعقبها، وأن تفرج فورًا عن الرهائن الأمريكيين ، وتسلمهم للدولة القائمة برعاية المصالح الأمريكية في طهران وهي السويد، وأن تؤمن وسائل مغادرتهم إيران ، وأن تعيد لتلك الدولة الأخيرة (السويد) مباني وممتلكات ووثائق السفارة الأمريكية وقنصلياتها في إيران، كذلك قررت المحكمة بأنه لايجوز تقديم أي من الرهائن للمحاكمة،أو أن يدلى بالشهادة فيها ،كما وافق ١٢ قاضيًا في محكمة العدل الدولية–من بينهم القاضي البريطاني فورستر– على أن تلتزم إيران بتقديم تعويض للولايات المتحدة الأمريكية عن هذه التصرفات، كما رأى القاضي البريطاني في محكمة العدل الدولية مع ثلاثة عشر قاضيًا آخرين أن المحكمة ستحدد قيمة التعويض إذا لم تتفق الأطراف المعنية عليه (٥٥).

على أية حال فإن إيران لم تعبأ بقرار المحكمة المذكور، كما لم تحضر إجراءات نظر القضية، وإنما اكتفت بإرسال برقية إلى رئيس المحكمة

سيرهمفري وولدوك Sir Humphrey Woldock تؤكد فيها أنها غير مختصة–أي محكمة العدل الدولية – بالنظر في هذه القضية على أساس أن بحث هذه القضية يتعلق بالثورة الإسلامية وسياستها ، مما يخل في صميم الاختصاص الداخلي لإيران، ولايجوز للقضاء الدولى التعرض لها ، وأشارت الحكومة الإيرانية إلى أن بحث المحكمة لهذه القضية (الإفراج عن الرهائن) يقتضي بحثها الجرائم التي ارتكبتها الولايات المتحدة الأمريكية في حق الشعب الإيراني ومساندتها للشاه الإيراني المخلوع (٥٦).

بناءً على الموقف الإيراني من قرار محكمة العدل الدولية أصدرت الأخيرة في الرابع والعشرين من مايو ١٩٨٠م حكمًا في قضية الرهائن نص على (٥٧) :-

١–إن إيران أخلت ولاتزال تخل بالتزاماتها تجاه الولايات المتحدة الأمريكية.

٢– إن هذا الإخلال يترتب عليه مسئولية إيران.

٣–وإن على حكومة إيران أن تطلق فورًا سراح الدبلوماسيين الأمريكيين الذين أُخذوا رهائن وأن تضع مبنى السفارة بيد الدولة القائمة بالحماية.

٤– أنه لايجوز إبقاء أي أحد من موظفي الولايات المتحدة الأمريكية الدبلوماسيين وتعريضهم لأي شكل من أشكال الإجراءات القضائية أو للاشتراك فيها على اعتبار أنه شهود.

٥–وأن إيران ملزمة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بالولايات المتحدة الأمريكية.

٦–وأن شكل هذا التعويض ومقداره تقرُّهما المحكمة مالم يتفق الطرفان عليه.

وكان القاضي البريطاني فورستر قد صوت لصالح البنود الستة، أما الذين اعترضوا على بعض البنود السابقة فكان منهم القاضي السوفيتي موروزوف والقاضي السوري صلاح الدين طرزي(٥٨).

ومن جانبها فقد أعلنت إيران رفضها لحكم محكمة العدل الدولية واستمرت في احتجازها للرهائن الأمريكيين (٥٩).

ثالثًا: تداعيات الموقف البريطاني من أزمة الرهائن على العلاقات الاقتصادية بين البلدين:

استمرت العلاقات الاقتصادية البريطانية – الإيرانية في بداية عام ١٩٧٩م؛ إذ بلغت قيمة استيراد بريطانيا من إيران نحو ٢٥٩مليون جنيه إسترليني بينما بلغت صادرات بريطانيا إلى إيران نحو٨٤٧ مليون جنيه أسترليني ، وكان المستثمرون ، والخبراء البريطانيون يعملون في المصانع الإيرانية بيد أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين شهدت توترًا إثر قيام الثورة الإسلامية في فبراير ١٩٧٩م ، وتأميم الحكومة الإيرانية في ٢٠ يونيو ١٩٧٩م لكل المشاريع الأجنبية، وتم طرد الخبراء الأجانب عامة والبريطانيين خاصة الذين كانوا يعملون في إيران (٦٠) ، وجاء التزام بريطانيا بالمقاطعة التي فرضتها الدول الأوروبية على إيران بسبب أزمة الرهائن الأمريكيين ، مما أدى إلى حدوث خلخلة في هيكل العلاقات الاقتصادية البريطانية – الإيرانية ؛ حيث اتخذت الدولتان مجموعة من الإجراءات منها (٦١):

بالنسبة للحكومة الإيرانية: –

١– لجأت إيران إلى تأميم جميع الشركات والبنوك البريطانية الموجودة على الأراضي الإيرانية.

٢- قامت الحكومة الإيرانية بالوقف الفوري لتنفيذ جميع المشاريع المشتركة مع الحكومة البريطانية.

٣-إصدار الحكومة الإيرانية قرار قاض بتجميد صناعة تجميع السيارات، والآلات الزراعية التي تسهم فيها بريطانيا بتصنيعها داخل إيران.

٤-منعت إيران السفن والطائرات البريطانية من المرور عبرالموانئ والأجواء الإيرانية.

وفي المقابل أعلنت الحكومة البريطانية الإجراءات التالية:

١- تعليق استيراد النفط الإيراني.

٢-ألزمت الحكومة البريطانية شركاتها العاملة في إيران بوقف تنفيذ التزاماتها مع إيران.

٣- لجوء بريطانيا إلى تجميد جميع الأرصدة الإيرانية في البنوك البريطانية التي تقدر بثماني مليارات من الجنيه الإسترليني.

٤-امتنعت بريطانيا عن تصدير السلع والمعدات إلى إيران عدا المواد الطبية والغذائية.

٥-امتناع شركات النقل البريطانية عن تحميل نقل البضائع والنفط من وإلى إيران.

مما لاشك فيه فإن هذه الإجراءات أثرت بطبيعة الحال على الاقتصاد الإيراني أكثرمن تأثيرها على الاقتصاد البريطاني(بسبب قوته) فلقد أثر قرار التأميم على إنتاج النفط في إيران،حيث انخفض بنسبة٥٠٪ عما كان سابقًا؛ مما زاد من الصعوبات الاقتصادية للشعب الإيراني على إثر قطع العلاقات الاقتصاية بين البلدين، كما ترتب عليه أن توقفت الصادرات الإيرانية إلى بريطانيا بحيث لم

تشكل نسبة تذكر في التعامل التجاري إذ بلغت حوالي ٥و١٢مليون جنيه إسترليني فقط،في الوقت الذي توقفت فيه الصادرات البريطانية إلى إيران إلى أدنى مستوى لها بعد أن كانت حتى قبيل قيام الثورة الإيرانية تبلغ قيمتها ٨٤٧ مليون جنيه إسترليني،لتصل إلى نحو٣٣ مليون جنيه إسترليني بعد قيام الثورة الإيرانية وأزمة الرهائن الأمريكيين؛مما يعني أن تلك المقاطعة كانت تدريجية ولم تتم دفعة واحدة،كما أدت تلك المقاطعة إلى زيادة تكاليف الإستيراد الإيراني بمايعادل٢٥٪،بسبب اختلاف الأنظمة الجمركية وتنوعها في البلاد التي استوردت منها إيران عوضًا لهاعن بريطانيا،كما اضطرت إيران إلى استهلاك رصيدها الاستراتيجي من العملة الصعبة(٦٢) .

كذلك تسبب قرار بريطانيا بتجميد جميع الأرصدة النقدية العائدة للحكومة الإيرانية في البنوك البريطانية في انخفاض قيمة الريال الإيراني (العملة الرسمية لإيران)، إذ أصبح الجنيه الإسترليني يساوي ٣٦٢ ريالًا في ١٣ نوفمبر ١٩٧٩م ، بعد أن كان يعادل نحو ٧٥و٥٩ ريالًا في بدايات عام ١٩٧٩م، كما أثر تجميد الأرصدة الإيرانية في البنوك البريطانية على التحويلات الخارجية الإيرانية (٦٣) .

ورفضت بريطانيا عدة طلبات تقدمت بها شركات إيرانية لإستيراد كميات كبيرة ومتنوعة من المنتجات الصناعية والآلات والماكينات والأسلحة والذخائر وقطع الغيار للدبابات والطائرات والسيارات النقل ومحطات توليد الكهرباء وسكك الحديد من بريطانيا. يذكر أن بعض هذه المواد وصلت من بريطانيا إلى إيران عن طريق شركات وساطة من فنلندا وهولندا وسنغافورة وجنوب أفريقيا ومالطا وقبرص والسويد التي كانت تقوم بدور الوساطة في التعامل بين بريطانيا وإيران

بعد أن احتفظت بريطانيا بمكتب رعاية مصالحها بمقر السفارة السويدية في طهران ،وكذلك اعتمدت إيران بعد مقاطعة بريطانيا ، والدول الغربية لها على باكستان في إمدادها بالمنتجات الصناعية البريطانية ، وتزويدها بالأسلحة وقطع الغيار والذخائر البريطانية التي تحصلت عليها إيران عن طريق السوق السوداء بواسطة القطاع الخاص الباكستاني مرورًا بالأراضي الباكستانية (٦٤).

على أية فلقد كان لقرار تجميد العلاقات الاقتصادية بين بريطانيا وإيران على المستوى الرسمي الأثر الأكبر في اتجاه إيران إلى الاتحاد السوفيتي،والدول الاشتراكية؛فقد سعى النظام الإيراني إلى عقد اتفاقية تعاون اقتصادي مع الاتحاد السوفيتي بموجبها يقدم الاتحاد السوفيتي المساعدات والخبرات لنحو ١٤٧ مشروعاً في إيران حيث قام بتنفيذها–أوباشر تنفيذها–خبراء سوفييت يقارب عددهم ٢٠٠٠ خبيروفني،ومن ضمن هذه المشروعات مجمع الحديد والصلب في أصفهان،ومحطة رامبين الكهربائية في الأهوازوغيرها من المشروعات(٦٥).

أما في مجال العلاقات التجارية فإنها شهدت تطورًا كبيرًا خاصة بعد أزمة الرهائن ، حيث زاد استيراد إيران من السوفييت بنسبة ٨٠ % ؛ حيث تم التوقيع على اتفاقية للشحن التجاري بين الطرفين ، وتطورات العلاقات التجارية بين إيران ودول المنظمة الاشتراكية بما فيها الاتحاد السوفيتي تطورًا كبيرًا ؛ حيث بلغت قيمة الواردات الإيرانية من هذه الدول حوالي مليار دولار،

وفي المجال النفطي حدث تطور كبير بين النظام الإيراني والاتحاد السوفيتي ؛ إذ باعت إيران إلى الاتحاد السوفيتي مليوني برميل من النفط ، ولم يقتصر

تصدير النفط على الاتحاد السوفيتي بل شمل العديد من الدول الاشتراكية التي تدور في فلك السوفييت (٦٦) .

وتأسيسًا على ماتقدم يمكن القول إن أزمة الرهائن الأمريكيين قد دفعت الدول الغربية، ومن بينها بريطانيا إلى فرض حصار سياسي واقتصادي على إيران، وفي المقابل فلقد استفاد الاتحاد السوفيتي من هذه الأزمة؛ لأنه أخرج إيران من عزلتها التجارية، ورفع حجم التبادل بينها وبين دول المعسكر الاشتراكي.

بقي أن نؤكد في نهاية هذا المبحث على حقيقة مهمة،وهي أنه رغم اتجاه إيران لإيجاد بديل عن المقاطعة الاقتصادية البريطانية لها إلى الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية، إلا إن التزام بريطانيا أمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمقاطعة الاقتصادية (خاصة النفط) مع إيران بسبب أزمة الرهائن ترتب عليه أن استنزفت إيران أرصدتها من العملات الأجنبية، كما تعطلت مشاريعها الصناعية والمدنية خاصة تلك التي كانت مرتبطة بالشركات البريطانية.

أما عن حل تلك الأزمة فقد نجحت الأداة الدبلوماسية في نهاية المطاف بوساطة جزائرية،حيث تم عقد اتفاقية بين الجانبين الإيراني والأمريكي في الثالث من يناير ١٩٨١م وافق بموجبها الخوميني على إطلاق سراح الرهائن،مقابل الغاء تجميد أصول إيران المالية في البنوك الأمريكية (٦٧).

وعلى أثر نجاح تلك الوساطة والبدء في اتخاذ الإجراءات للإفراج عن هؤلاء الرهائن، وجَّه الرئيس كارتر خطاب شكر إلى رئيسة الوزراء البريطانية تاتشر يؤكد فيه على أنه قد تم إبرام اتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران للإفراج عن الرهائن الأمريكيين ، وأنهم سوف يغادرون إيران في القريب العاجل إلى أرض الوطن ، وقد ذكر كارتر أن رئيسة الوزراء البريطانية على

رأس من يجب تقديم الشكر لهم ؛ لتقديمها العون الكامل خلال تلك الأزمة، وأن الأمريكيين سوف يتذكرون دائمًا الوقفة الثابتة لبريطانيا حكومة وشعباً خلال تلك التجربة القاسية؛ مؤكدًا كاتر على أن التأييد والدعم البريطاني للولايات المتحدة الأمريكية خلال تلك الأزمة قد عبر عن مدى عمق الروابط بين البلدين، وأنه واثق من مشاركة الشعب البريطاني للشعب الأمريكي الفرحة التي انتظروها طويلًا ، وأنهى كارتر خطابه لتاتشر على أنه سوف يطلب من السفير الأمريكي في لندن برويستر Brewster أن يطلع الحكومة البريطانية بالتفصيل عن الترتيبات التي توصل إليها مع إيران، وأنه حقق من خلالها الهدفين الرئيسيين اللذين قد وُضِعا عند بداية تلك الأزمة؛ وهما الحفاظ على الكرامة الأمريكية ومصالحها الوطنية من جانب، والإفراج الآمن للرهائن الأمريكيين من جانب آخر (٦٨).

أما عن ميعاد إطلاق سراح هؤلاء الرهائن فقد تم تأخير الإفراج عنهم رغم الاتفاق ما بين حكومتي كارتر والخوميني ولم يتم الإفراج عن الرهائن في الميعاد المتفق عليه بين الجانبين، حيث كشفت أزمة الرهائن الأمريكيين فضيحة التورط الاستخباري السري بين إدارة حملة (رونالد ريجان Ronald Reagan ١٩٨١-١٩٨٨م) المرشح الرئاسي أمام كارتر ، أثناء حملة الانتخابات الرئاسية لرونالد ريجان عام ١٩٨٠م، وذلك بسبب اتصالات سرية جرت بين الحكومة الإيرانية وإدارة حملة رونالد ريجان ؛ حيث تم خلال تلك الاتصالات عقد صفقة بتأخير الإفراج عن الرهائن الأمريكيين إلى مابعد انتخابات الرئاسة الأمريكية التي أجريت بعد أيام قليلة من توقيع الاتفاقية الإيرانية الأمريكية للإفراج عن هؤلاء الرهائن؛ حيث هدفت حملة المرشح رونالد

ريجان من وراء ذلك التأثير على مركز كارتر الانتخابي واظهار عجزه في الإفراج عن الرهائن الأمريكيين؛ مما يؤثر ذلك على وضعه الانتخابي، وإظهار فشله في تلك القضية أمام الناخب الأمريكي، علىأن تقوم إيران بتسليم الرهائن إلى رونالد ريجان حال نجاحه بدلًا من كارتر في المقابل تعهد رونالد ريجان بعد فوزه في تلك الانتخابات بتقديم الولايات المتحدة الأمريكية لإيران مساعدات عسكرية تحتاجها في حربها مع العراق التي كانت قد بدأت في سبتمبر ١٩٨٠م ([٦٩]).

ومن هنا يمكن القول إن قضية احتجاز الرهائن الأمريكيين قد أخذت أبعادًا أخرى بعد سبتمبر ١٩٨٠م عندما اندلعت الحرب العراقية الإيرانية، لاسيما بعد أن شعرت إيران بحقيقة عزلتها الدولية؛ فأخذت تتقرب إلى حد ما من أجل الوصول إلى نتيجة مقنعة بخصوص تلك القضية حيث أن إيران كانت في أمس الحاجة إلى السلاح الأمريكي والبريطاني؛ إذ كانت أغلب معداتهم العسكرية من صنع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا منذ عهد الشاه؛ لذا رغبت إيران في إنهاء تلك الأزمة مقابل الحصول على قطع الغيار من السلاح الأمريكي والبريطاني.

لذلك تم الاتفاق على مغادرة الرهائن الأمريكيين إيران في يوم ٢٠ من يناير عام ١٩٨١م بعد دقائق من أداء رونالد ريجان القسم، بعد فوزه بانتخابات الرئاسة الأمريكية، ومغادرة كارتر للبيت الأبيض في ذات اليوم، بعد أن ظل الرهائن محتجزين لمدة ٤٤٤ يومًا. يذكر أن كارتر قد ذكر في مذكراته أن الإفراج عن الرهائن الأمريكيين أثناء الانتخابات الأمريكية، كان كفيلًا بضمان إعادة انتخابه مرة أخرى رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية، وهو مافطنت إليه

حملة المرشح رونالد ريجان فكانت خطتها بتعطيل الإفراج عن هؤلاء الرهائن إلى مابعد الانتخابات الرئاسية، وهو ما أدى إلى فوز المرشح رونالد ريجان في تلك الانتخابات([٧٠]).

نتائج الدراسة: –

–كانت ولازالت العلاقات الإيرانية– الغربية محورًا للأزمات والتحديات، فمنذ قيام الثورة الإيرانية عام ١١٩٧٩م، والنظام السياسي الإيراني في مواجهة مستمرة مع الدول الغربية، التي عارضت النظام السياسي الجديد في إيران، كونه أخرجها من دائرة الدول الحليفة لها، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا سباقتين في قطع العلاقات، وفرض العقوبات على إيران إثر أزمة رهائن السفارة الأمريكية، وما أعقبه من الهجوم على السفارة البريطانية في طهران.

– يمكن القول إن العلاقات الثنائية بين إيران وبريطانيا لم تتأثر بسياسة الدولتين فحسب بل تأثرت أيضًا بالعلاقات الإقليمية نظرًا لما للدولتين من موقع جغرافي سياسي وأهميته على الساحة السياسية في منطقة كل منهما ، ولايمكننا بحث هذه العلاقات بعيدًا عن علاقات الغرب مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، وبعبارة أخرى فإن قسمًا كبيرًا من المشاكل ، والقضايا التي ظهرت في العلاقات بين البلدين نتج عن استمرار الخلافات في القضايا الأساسية بين الغرب وإيران ،ويعتبر حلها من المصالح القومية ، وهكذا يمكن القول إن هناك قضايا تسللت إلى جو العلاقات الإيرانية البريطانية متأثرة بتوتر العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية .

–لعبت المصالح الذاتية لبريطانيا دورًا مهمًا في تعاطفها مع الولايات المتحدة الأمريكية في أزمة الرهائن الأمريكيين في طهران، وكان من بواعث هذا التعاطف تحول إيران عقب قيام ثورتها الإسلامية عام ١٩٧٩م بمعاداة الإمبريالية الغربية، وتقربها من الاتحاد السوفيتي وفتحها مجالات تعاون معه رغم اختلاف الأيدلوجيات بين الجانب الإيراني والجانب السوفيتي؛ من هنا جاء التجاوب البريطاني لدعم الولايات المتحدة الأمريكية في أزمة الرهائن كأحد مظاهر الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، ورغبة كل فريق في تحقيق مكاسبه على الأراضي الإيرانية.

– حرصت الإدارة الإمريكية على الحصول على الدعم البريطاني في مسألة الرهائن الأمريكيين ومطالبة الرئيس الأمريكي كارتر الحكومة البريطانية بقطع العلاقات مع إيران ، ومشاركتها في فرض العقوبات الاقتصادية على طهران هو خير دليل على أهمية الموقف البريطاني بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في مسألة الرهائن الأمريكيين لما تتمتع به بريطانيا (الاستعمار العجوز)من تأثير عالمي في سياستها الخارجية بوصفها إحدى القوتين العظميين(بريطانيا وفرنسا) قبل ظهور الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية على مسرح السياسة العالمية .

–يمكن القول إنه قد وضح مدى التأثير الكبير لأزمة الرهائن الأمريكيين على طبيعة العلاقات البريطانية الإيرانية، إلى الحد الذي يمكن معه وصف تلك العلاقات خلال تلك الأزمة بالمتدهورة وكان أحد أهم مظاهرها قطع العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين، وإغلاق سفارتي البلدين في كل منهما، كما تأثرت العلاقات الاقتصادية بينهما تأثرًا كبيرًا على النحو الذي ظهرخلال فترة البحث.

-انتهت الدراسة إلى أهمية موضوع أزمة الرهائن الأمريكيين على السياسة الداخلية الأمريكية للحد الذي لعبته تلك الأزمة في التأثير على الانتخابات الرئاسية الأمريكية، حيث كانت تلك الأزمة سببًا رئيسيًا في سقوط كارتر، وفشله في السباق الرئاسي أمام منافسه رونالد ريجان لظهور كارتر أمام الرأي العام الأمريكي بمظهر العاجز عن حل تلك الأزمة؛ مما دفع الشعب الأمريكي للتعاطف مع أسر الرهائن، وانعكس ذلك بدوره على نتيجة الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي أتت برونالد ريجان رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية.

توصيات البحث:

-يجب على الدول الكبرى الاهتمام بمؤشرات الرأي العام داخل الدول، ودراسة الاتجاهات السائدة فيها، وضرورة وضع ذلك في الاعتبار عند اتخاذ قرارات خارجية متعلقة بتلك الدول خصوصًا في الدول المحورية؛ لأن اتخاذ أي قرار سياسي مع أهمال العنصر السابق قد يؤدي إلى حالة من الغليان، ويترجم ذلك في خطورة على مصالحها في تلك الدول يصعب السيطرة عليها، خاصة إذا كان تغيير السلطة السياسية عن طريق الثورات، أو مرور تلك الدول بحالة من الاضطرابات الأمنية والسياسية.

-يعتبر التفاوض من أفضل الاستراتيجيات المستخدمة في التعامل مع خاطفي الرهائن للحفاظ على حياتهم، خصوصًا إذا كانوا شخصيات عامة مهمة كالدبلوماسيين مع فرض الضغوط المختلفة على الخاطفين لإجبارهم على إطلاق سراح هؤلاء الرهائن.

– التكتلات الدولية وكسب مزيد من الحلفاء عامل مهم في حسم النزاعات، والأزمات بين الدول المتنازعة، وكلما نجح أحد طرفي النزاع في كسب أطراف داعمة ذات وزن كان نجاحه أقرب في الحصول على مآربه.

ملاحق البحث

ملحق رقم (١)

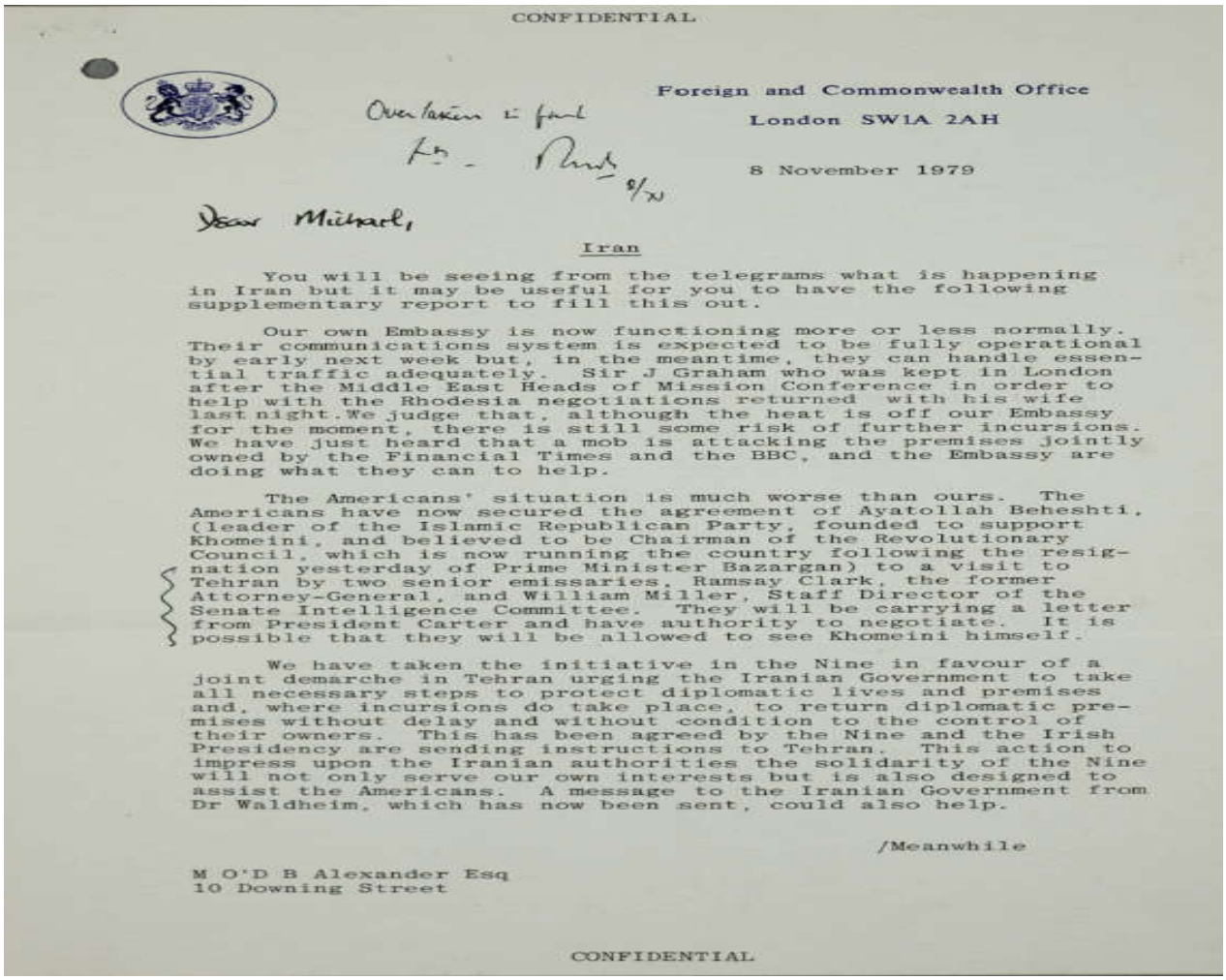

CONFIDENTIAL

Foreign and Commonwealth Office
London SW1A 2AH

8 November 1979

Dear Michael,

Iran

You will be seeing from the telegrams what is happening in Iran but it may be useful for you to have the following supplementary report to fill this out.

Our own Embassy is now functioning more or less normally. Their communications system is expected to be fully operational by early next week but, in the meantime, they can handle essential traffic adequately. Sir J Graham who was kept in London after the Middle East Heads of Mission Conference in order to help with the Rhodesia negotiations returned with his wife last night. We judge that, although the heat is off our Embassy for the moment, there is still some risk of further incursions. We have just heard that a mob is attacking the premises jointly owned by the Financial Times and the BBC, and the Embassy are doing what they can to help.

The Americans' situation is much worse than ours. The Americans have now secured the agreement of Ayatollah Beheshti, (leader of the Islamic Republican Party, founded to support Khomeini, and believed to be Chairman of the Revolutionary Council, which is now running the country following the resignation yesterday of Prime Minister Bazargan) to a visit to Tehran by two senior emissaries, Ramsay Clark, the former Attorney-General, and William Miller, Staff Director of the Senate Intelligence Committee. They will be carrying a letter from President Carter and have authority to negotiate. It is possible that they will be allowed to see Khomeini himself.

We have taken the initiative in the Nine in favour of a joint demarche in Tehran urging the Iranian Government to take all necessary steps to protect diplomatic lives and premises and, where incursions do take place, to return diplomatic premises without delay and without condition to the control of their owners. This has been agreed by the Nine and the Irish Presidency are sending instructions to Tehran. This action to impress upon the Iranian authorities the solidarity of the Nine will not only serve our own interests but is also designed to assist the Americans. A message to the Iranian Government from Dr Waldheim, which has now been sent, could also help.

/Meanwhile

M O'D B Alexander Esq
10 Downing Street

CONFIDENTIAL

CONFIDENTIAL

Meanwhile our own Embassy are doing all they can to help the Americans in a practical way, acting as a channel for communications and harbouring some of their people. Their ability to continue to do this, without undue risks to themselves, requires us to be discreet.

Following the resignation of the Bazargan Government individual ministers have apparently been asked to stay on as caretakers until new arrangements can be made. It is not clear whether this will involve the nomination of a new government or whether Iran will henceforth be governed in name, as well as in fact, by the Revolutionary Council. We also do not know whether Dr Yazdi will retain his present functions as Foreign Minister; but, since he is thought to be a member of the Revolutionary Council, this may turn out to be the case.

Yours ever

Paul

(P Lever)

CONFIDENTIAL

وثيقة بريطانية تشير إلى اقتحام بعض المتظاهرين الإيرانيين لمبنى السفارة البريطانية في طهران احتجاجًا على الموقف البريطاني الداعم لواشنطن في أزمة الرهائن ومطالبة السفير البريطاني جون جراهام الحكومة الإيرانية بتوفير الحماية للسفارة البريطانية وكذلك البريطانيين المقيمين في إيران خاصة بعد الهجوم على صحيفة الفايننشال ومحطة ال بي بي سي البريطانيتين. المصدر:

Archive Margaret Thatcher: Foreign and Commonwealth Office (F.C. O.)

ملحق (٢)

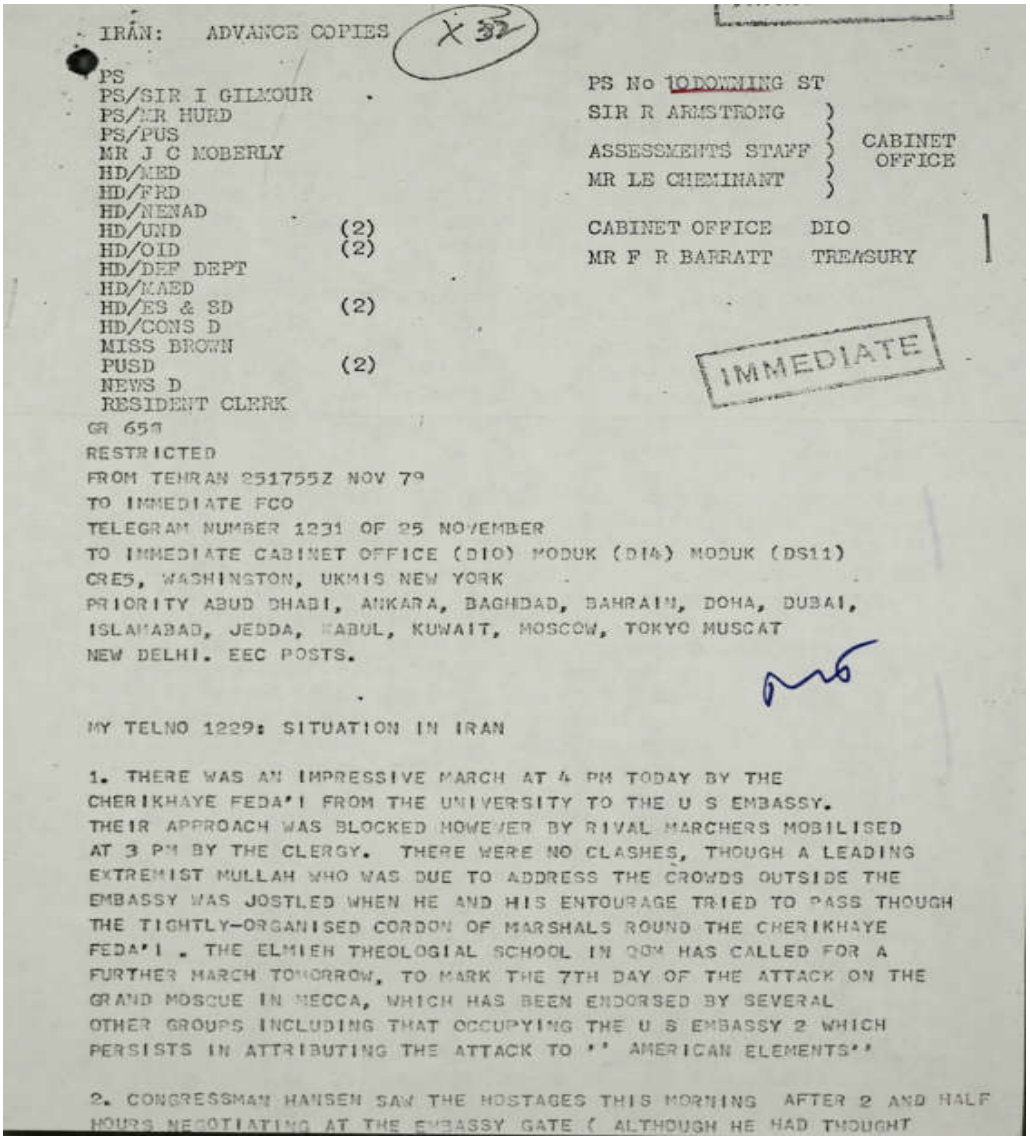

IRAN: ADVANCE COPIES X 32

PS
PS/SIR I GILMOUR
PS/MR HURD
PS/PUS
MR J C MOBERLY
HD/NED
HD/FRD
HD/NENAD
HD/UND (2)
HD/OID (2)
HD/DEF DEPT
HD/NAED
HD/ES & SD (2)
HD/CONS D
MISS BROWN
PUSD (2)
NEWS D
RESIDENT CLERK

PS No 10 DOWNING ST
SIR R ARMSTRONG)
ASSESSMENTS STAFF) CABINET OFFICE
MR LE CHEMINANT)

CABINET OFFICE DIO
MR F R BARRATT TREASURY

IMMEDIATE

GR 650
RESTRICTED
FROM TEHRAN 251755Z NOV 79
TO IMMEDIATE FCO
TELEGRAM NUMBER 1231 OF 25 NOVEMBER
TO IMMEDIATE CABINET OFFICE (DIO) MODUK (DI4) MODUK (DS11)
CRES, WASHINGTON, UKMIS NEW YORK
PRIORITY ABUD DHABI, ANKARA, BAGHDAD, BAHRAIN, DOHA, DUBAI,
ISLAMABAD, JEDDA, KABUL, KUWAIT, MOSCOW, TOKYO MUSCAT
NEW DELHI. EEC POSTS.

MY TELNO 1229: SITUATION IN IRAN

1. THERE WAS AN IMPRESSIVE MARCH AT 4 PM TODAY BY THE CHERIKHAYE FEDA'I FROM THE UNIVERSITY TO THE U S EMBASSY. THEIR APPROACH WAS BLOCKED HOWEVER BY RIVAL MARCHERS MOBILISED AT 3 PM BY THE CLERGY. THERE WERE NO CLASHES, THOUGH A LEADING EXTREMIST MULLAH WHO WAS DUE TO ADDRESS THE CROWDS OUTSIDE THE EMBASSY WAS JOSTLED WHEN HE AND HIS ENTOURAGE TRIED TO PASS THOUGH THE TIGHTLY-ORGANISED CORDON OF MARSHALS ROUND THE CHERIKHAYE FEDA'I . THE ELMIEH THEOLOGIAL SCHOOL IN QOM HAS CALLED FOR A FURTHER MARCH TOMORROW, TO MARK THE 7TH DAY OF THE ATTACK ON THE GRAND MOSQUE IN MECCA, WHICH HAS BEEN ENDORSED BY SEVERAL OTHER GROUPS INCLUDING THAT OCCUPYING THE U S EMBASSY 2 WHICH PERSISTS IN ATTRIBUTING THE ATTACK TO '' AMERICAN ELEMENTS''

2. CONGRESSMAN HANSEN SAW THE HOSTAGES THIS MORNING AFTER 2 AND HALF HOURS NEGOTIATING AT THE EMBASSY GATE (ALTHOUGH HE HAD THOUGHT

HOURS NEGOTIATING AT THE EMBASSY GATE (ALTHOUGH HE HAD THOUGHT ALL ARRANGEMENTS HAD BEEN MADE) AT A PRESS CONFERENCE AFTERWARDS HE SAID HE HAD SPOKEN TO A SUBSTANTIAL NUMBER OF THE HOSTAGES WHOM HE DESCRIBED AS '' RELATIVELY COMFORTABLE '' ALTHOUGH STILL BOUND, WITHOUT A CHANGE OF CLOTHES, AND BADLY IN NEED OF A BATH. HE SAID HE WOULD NOW RETURN TO THE USA TO MEET FELLOW CONGRESSMEN.

3. SHARIAT-MADARI IS ALLEGED TO HAVE TOLD A SPANISH JOURNALIST THAT IF HE WERE KHOMEINI HE WOULD TELL THE OCCUPIERS TO LEAVE THE EMBASSY AND FREE THE HOSTAGES.

4. THIS MORNING'S LOCAL PAPER CARRIED A REPORT THAT THE NETHERLANDS AMBASSADOR IN TEHRAN HAD CALLED ON HIS NATIONALS TO LEAVE THE COUNTRY IF THEIR PRESENCE WAS NOT ESSEQQQNTIAL. THIS CORRECTLY REFLECTS CURRENT DUTCH ADVICE, THOUGH NO FRESH WARNING HAS BEEN ISSUED. ACCORDING TO THE GERMAN AMBASSADOR, HIS NATIONALS ARE CURRENTLY LEAVING AT THE RATE OF 80 - 100 A DAY.

5. KAYHAN PRINTED A SMALL BUT PROMINENT HEADLIN E '' THE BRITISH EMBASSY IN TEHRAN REDUCES ITS STAFF BY HALF'' THE MAIN TEXT OF THE ARTICLE (ON PAGE 3) READS '' THE BRITISH EMBASSY IN TEHRAN HAS DECIDED TO SEND HALF ITS STAFF BACK TO ENGLAND. AN EMBASSY SPOKESMAN HAS SAID THAT THERE IS NO POLITICAL REASON BEHIND THIS, BUT THAT RELATIONS BETWEEN IRAN AND BRITIAN HAVE DROPPED CONSIDERABLY COMPARED WITH LAST YEAR. THE VOLUMNE OF IRANIAN IMPORTS FROM BRITAIN HAS BEEN REDUCED BY 75 PERCENT AGAINST. THE FIGURE OF 1.5 MILLIARD DOLLARS LAST YEAR, AND THE NUMBER OF BRITONS IN IRAN HAS GONE FROM 14,000 TO 300'' THIS REFLETCS BRIEFING GIVEN YESTERDAY TO AP, WITH THE WORD '' COMMERCIAL'' OMITTED BEFORE '' RELATIONS'' THERE WAS NO ADDITIONAL COMMENT.

6. THE FLOW OF IRANIANS ABROAD CONTINUES. THE CONSULATE IS NOW MAKING APPOINTMENTS FOR 4 JANUARY.

7. HABIBI, THE REVOLUTIKARY COUNCIL SPOKESMAN, LAST NIGHT ANNOUNCED THAT AYATOLLAH KHAMENE'I, THE COUNCIL'S REPRESENTATIVE AT THE DECENCE MINISTRY, WILL ALSO SUPERVISE THE REVOLUTIONARY GUARDS IN PLACE OF LAHOUTI, WHO RESIGNED LAST WEEK. AYATOLLAH MAHDAVI, KANI WILL BE HEAD OF THE ISLAMIC REVOLUTIONARY COURTS.

GRAHAM
CN PARA 4 READ NOT ESSENTIAL.

BT

وثيقة بريطانية تفيد إقدام الحكومة البريطانية على تخفيض عدد دبلوماسييها في طهران إلى النصف استجابة لمطلب الرئيس الأمريكي جيمي كارتر. المصدر:

Archive Margaret Thatcher: Foreign and Commonwealth Office (F.C. O.)

ملحق (٣)

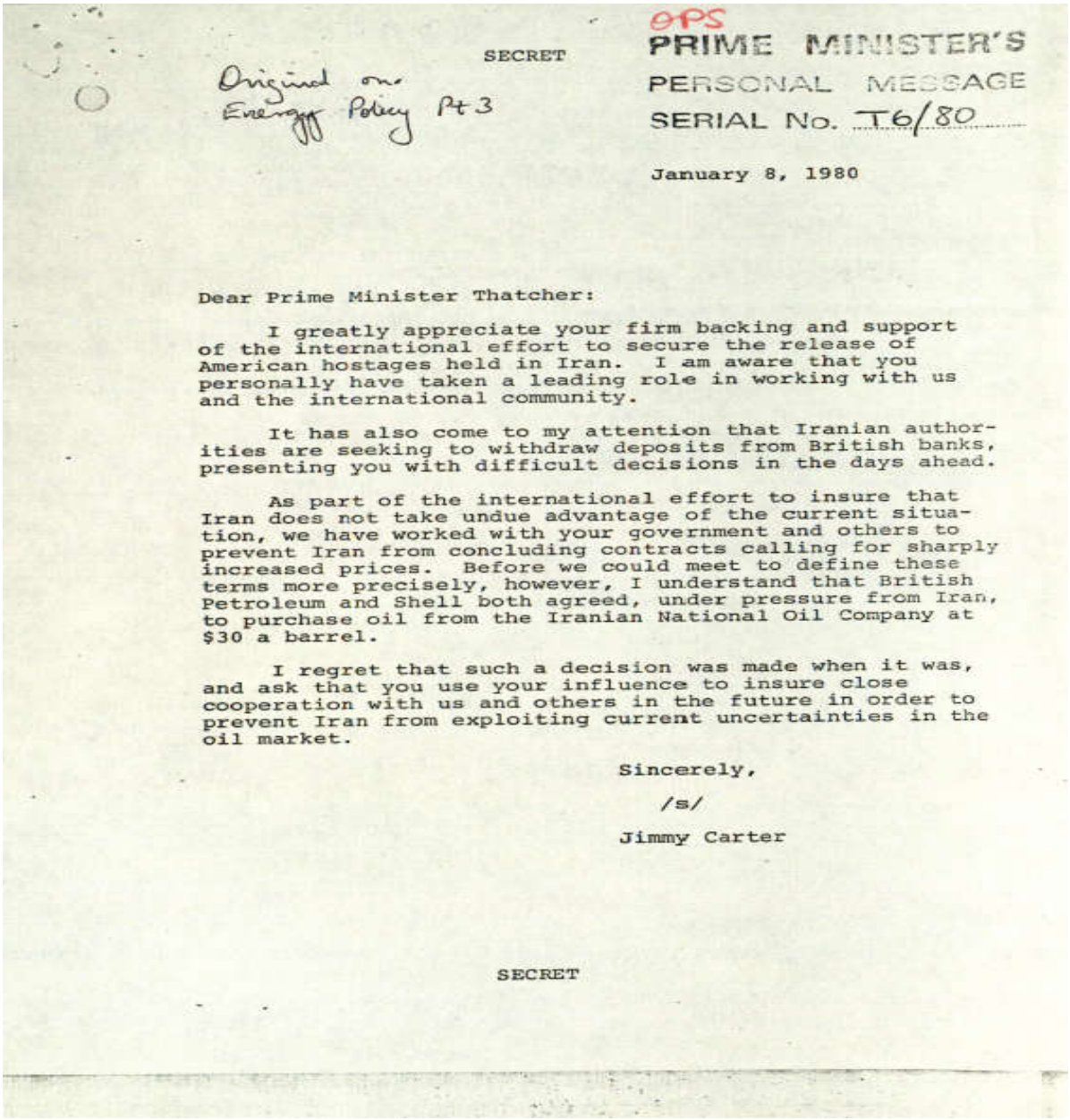

SECRET

Original on Energy Policy Pt 3

EPS

PRIME MINISTER'S PERSONAL MESSAGE SERIAL No. T6/80

January 8, 1980

Dear Prime Minister Thatcher:

I greatly appreciate your firm backing and support of the international effort to secure the release of American hostages held in Iran. I am aware that you personally have taken a leading role in working with us and the international community.

It has also come to my attention that Iranian authorities are seeking to withdraw deposits from British banks, presenting you with difficult decisions in the days ahead.

As part of the international effort to insure that Iran does not take undue advantage of the current situation, we have worked with your government and others to prevent Iran from concluding contracts calling for sharply increased prices. Before we could meet to define these terms more precisely, however, I understand that British Petroleum and Shell both agreed, under pressure from Iran, to purchase oil from the Iranian National Oil Company at $30 a barrel.

I regret that such a decision was made when it was, and ask that you use your influence to insure close cooperation with us and others in the future in order to prevent Iran from exploiting current uncertainties in the oil market.

Sincerely,

/s/

Jimmy Carter

SECRET

برقية من الرئيس الأمريكي جيمي كارتر إلى رئيسة وزراء بريطانيا مارجريت تاتشر يعرب فيها عن شكره لها على موقفها هي وحكومتها تجاه أزمة الرهائن مطالبًا فيها الحكومة البريطانية بتجميد الأرصدة الإيرانية في البنوك البريطانية. المصدر:

Archive Margaret Thatcher: Foreign and Commonwealth Office (F.C. O.)

ملحق (٤)

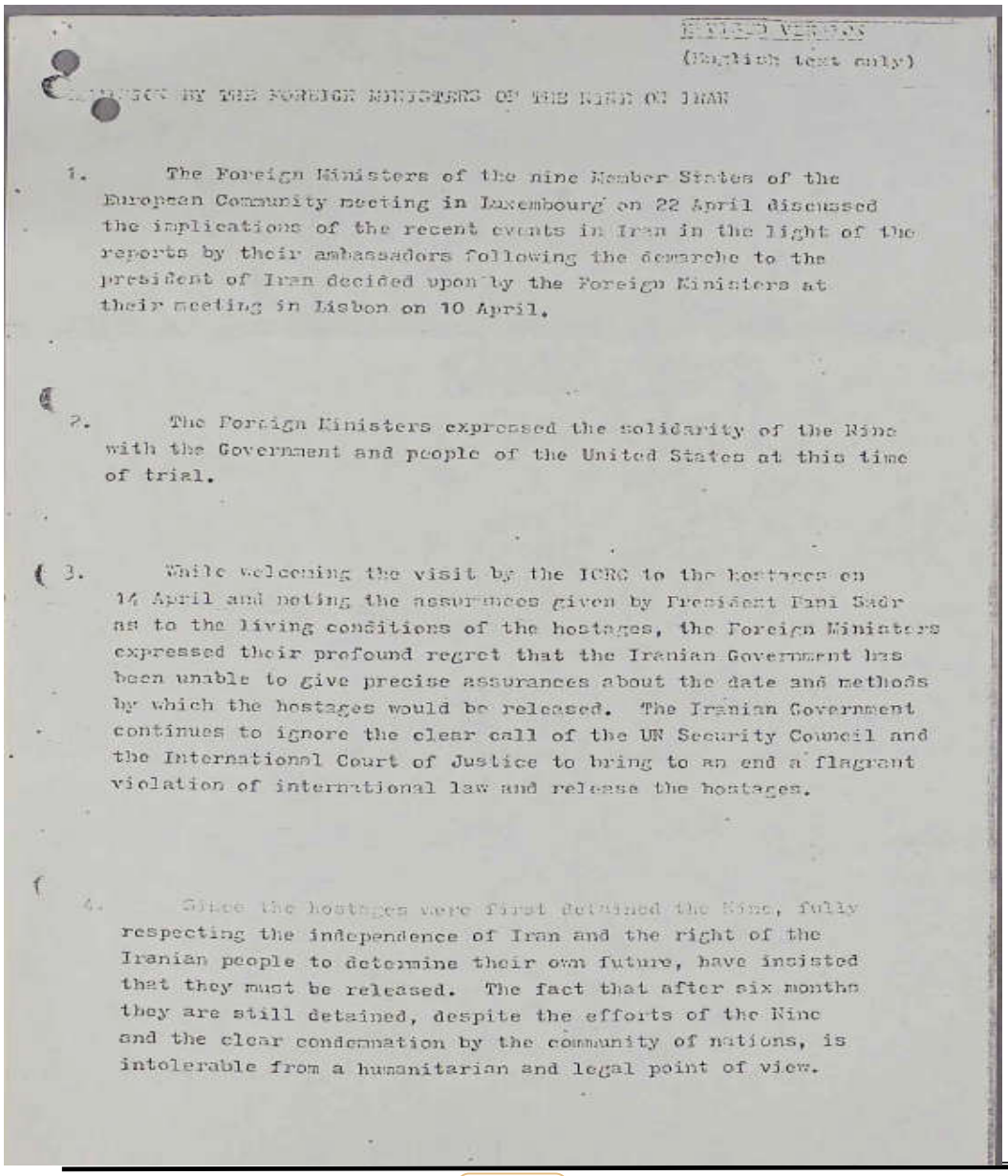

(English text only)

STATEMENT BY THE FOREIGN MINISTERS OF THE NINE ON IRAN

1. The Foreign Ministers of the nine Member States of the European Community meeting in Luxembourg on 22 April discussed the implications of the recent events in Iran in the light of the reports by their ambassadors following the demarche to the president of Iran decided upon by the Foreign Ministers at their meeting in Lisbon on 10 April.

2. The Foreign Ministers expressed the solidarity of the Nine with the Government and people of the United States at this time of trial.

3. While welcoming the visit by the ICRC to the hostages on 14 April and noting the assurances given by President Bani Sadr as to the living conditions of the hostages, the Foreign Ministers expressed their profound regret that the Iranian Government has been unable to give precise assurances about the date and methods by which the hostages would be released. The Iranian Government continues to ignore the clear call of the UN Security Council and the International Court of Justice to bring to an end a flagrant violation of international law and release the hostages.

4. Since the hostages were first detained the Nine, fully respecting the independence of Iran and the right of the Iranian people to determine their own future, have insisted that they must be released. The fact that after six months they are still detained, despite the efforts of the Nine and the clear condemnation by the community of nations, is intolerable from a humanitarian and legal point of view.

The Foreign Ministers of the Nine, deeply concerned that a continuation of this situation may endanger international peace and security, have decided to request their national parliaments immediately to take any necessary measures to impose sanctions against Iran in accordance with the Security Council resolution on Iran of 10 January 1980, which was vetoed, and in accordance with the rules of international law.

They believe that these legislative processes should be completed by 17 May, date of the Foreign Ministers' meeting in Naples. If by that time there has not been any decisive progress leading to the release of the hostages, they will jointly implement sanctions.

Steps will be taken within the Community in order that the implementation of the measures decided upon should not obstruct the proper functioning of the Common Market.

The Ministers consider that, as of now and pending the entry into force of the measures mentioned above, no new export or services contract with persons or organizations in Iran should be concluded.

The Foreign Ministers decided meanwhile to put into effect without delay the following measures, to the extent that they are not already in force:-

(i) reduction in Embassy staffs in Tehran;

(ii) a reduction in the number of diplomats accredited by the Government of Iran in their countries;

(iii) the reintroduction of a visa system for Iranian nationals travelling to member countries of the Nine;

(iv) the withholding of permission for the sale or export of arms or defence-related equipment to Iran.

7. The Foreign Ministers instructed their ambassadors to return to Teheran in the interval in order to convey the present decision to the Iranian Government, to follow the situation, and to undertake all possible efforts to alleviate and improve the living conditions of the hostages pending their release.

They expressed the hope that the Iranian authorities would act along the lines suggested in this statement.

8. The Foreign Ministers of the Nine, believing that this situation should be a matter of concern to the whole international Community, call upon other governments to associate themselves with these decisions.

9. The Foreign Ministers decided immediately to contact the Government of the United States through the Presidency and to inform it of the decisions taken by them.

وثيقة بريطانية تشير إلى اجتماع وزير خارجية بريطانيا مع وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي في الحادي والعشرين من أبريل١٩٨٠م اتفقوا خلاله على اتخاذ مجموعة من الإجراءات (العقابية) ضد طهران بسبب أزمة الرهائن الأمريكيين. المصدر:

Archive Margaret Thatcher: Foreign and Commonwealth Office (F.C. O.)

المختصرات المستخدمة في الهوامش

الرمز	التفصيلات
FCO	Foreign & Commonwealth Office
MODUK	Ministry of Defence United Kingdom
TNA	The National Archives
PREM	Prime Minister's Office files
UKE	United Kingdom Embassy
DIO	Defence Intelligence Organisation
CIO	Chief Information Office
NARA	National Archives Records and Administration
UK	United Kingdom
NY	New York
Ukmis	Mission United Kingdom
U. S.	United State

هوامش البحث

(١) للمزيد من التفاصيل عن مقدمات وأحداث الثورة الإيرانية، انظر:

-Nara: FM Amembassy Wellington To US info Washdc Immediate Info Secstate Washdc 6979 Confidential O 090350Z Jan. 1979 Subject: Media Reaction – Iran.

-Nara: FM Amembassy Lagos To US info Washdc Immediate Secstate Washdc Immediate 3081 INFO US mission New York Confidential O 021536Z Feb. 1979.1979 Subject: Media Reaction – Iran.

كذلك أنظر: آمال السبكي: تاريخ إيران السياسي بين ثورتين ١٩٠٦-١٩٧٩م، الكويت، أكتوبر، عام ١٩٩٩م. ص ١٩٣ ومابعدها، سيد جلال الدين المدني: تأريخ إيران السياسي المعاصر، ترجمة سالم مشكور، الناشر منظمة الإعلام الإسلامي، العلاقات الدولية، طهران، الطبعة الأولى، عام ١٩٩٣ م، ص ٣٠٩ ومابعدها، غلام رضا نجاتي: التاريخ الإيراني المعاصر، إيران في العصر البهلوي، نقله إلى العربية عبد الرحيم الحمراني، مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، قم، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م، ص ٥٥٨ ومابعدها.

(٢) أحمد شاهين: المجابهة الأمريكية الإيرانية، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير، لبنان، العدد: ٩٧، في ديسمبر ١٩٧٩م، ص١٥٣. كذلك أنظر:

Trahair .C. S, Richard and Robert L.Miller: Encyclopedia of Cold War Espionage, spies, and secret Operations, 2004. P. 219.

(٣) جيمي كارتر: مذكرات البيت الأبيض، ترجمة سناء شوقي حرب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، عام ٢٠١٣م، ص٤٨٧.

(٤) ولد الخوميني عام ١٩٠٠م في بلدة قرب طهران لأسرة دينية، وفي عام١٩٤٠م صار من مشاهير مدرسي الفقه والفلسفة الإسلامية، ثم أصبح رمزًا سياسيًا وعمره ستون عاماً، حيث كان من قادة المعارضة ضد ما سماه الشاه الثورة البيضاء، وكان قد دخل السجن أكثر من مرة، ثم انتهى به الأمر إلى المنفى ليعود مع قيام الثورة الإسلامية وانتصارهاعام ١٩٧٩م؛ ليصبح المرشد الأعلى للثورة الإيرانية. أنظر: أحمد مهابة: إيران بين التاج والعمامة، الطبعة الأولى، القاهرة، عام ١٩٨٩م، ص ص٢١٩-٢٢٠.

(5) نبيلة محمود ذيب مليحة: السياسة الأمريكية تجاه إيران ١٩٤٥-١٩٨١م، رسالة ماجستير غير منشورة، أجيزت بقسم التاريخ والآثار، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، عام٢٠١٢م، ص ٢٥١.

(٦) الشاه (الملك) محمد رضا بهلوي: ولد يوم ٢٦ أكتوبر ١٩١٩م في طهران، وهو الابن الأكبر لرضا بهلوي الذي حكم إيران في الفترة من ١٩٢٥ إلى ١٩٤١م ، وقد نودي بمحمد رضا وريثًا للعرش عام ١٩٢٦م، درس في سويسرا ، ثم عاد إلى طهران ، والتحق بالكلية الحربية ، وتخرج منها عام ١٩٣٨م برتبة ملازم ثان ، وعين مفتشاً بالجيش الإيراني واستلم الحكم بعد دخول القوات البريطانية إيران عام ١٩٤١م خلفاً لوالده ، تزوج من الأميرة فوزية ابنة الملك فؤاد الأول ملك مصر ، وشقيقة الملك فاروق الأول ، وانجب منها طفلة واحدة هي الأميرة شاهيناز بهلوي (ولدت في ٢٧ أكتوبر ١٩٤٠م) كان أخر شاه (ملك) يحكم إيران ولقب بلقب شاهنشاه (ملك الملوك) ،غادر إيران على إثر انتصار الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م ، وفي ١٩ أكتوبر ١٩٧٩م وافقت الإدارة الأمريكية للشاه على دخول الولايات المتحدة الأمريكية بعد التأكد من أن وضعه الصحي حرج للغاية بعد اصابته بمرض السرطان، وأنه يحتاج للرعاية الطبية الملائمة، قضى الشاه بعض الوقت في قاعدة حربية أمريكية في تكساس، ولكنه أضطر مجبرًا على مغادرة الولايات المتحدة الأمريكية بعد إحتلال الطلاب الإيرانيين للسفارة الأمريكية في طهران في ٤ نوفمبر ١٩٧٩م ، مطالبين بتسليمه مقابل الإفراج عن الرهائن الأمريكيين، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تلاحق الشاه ، وتطلب منه سرعة مغادرة أراضيها خوفًا على رعاياها ، وكان الشاه في مقابلة معه يقول عن تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عنه : "رموني كالفأر" ! ، وعندما أراد أن يعود إلى المكسيك من حيث أتى، وجد أن كل الأبواب مغلقة أمامه، وبعدها توجه إلى بنما التي لم يستطع الإقامة فيها مدة طويلة ،إلى أن أرسل الرئيس المصري الراحل أنور السادات طائرة خاصة للعودة به إلى مصر وتم تخصيص قصر القبة مقراً لإقامته، إلى أن توفي في القاهرة بتاريخ ٢٧ يوليو ١٩٨٠م ، وقد أقام له السادات جنازة عسكرية مهيبة من قصر عابدين، ودفن في مسجد الرفاعي بالقاهرة .للمزيد يمكن الرجوع إلى : حسين كريم حمود الحميداوي : محمد رضا بهلوي ،رسالة ماجستير غير منشورة ، أجيزت بمعهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد ، العراق،عام ٢٠٠٧م، ص ٩ ومابعدها ، محمد وصفي أبو مغلي: دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة، منشورات، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، عام ١٩٨٣م، ص ص ٤٤-٤٨.

(7)F.C.O. Confidential UK Comms Only FM Tehran 050515z November 1979 to Immediate F.C.O. Telegram Number 1072 of 5 November Info Immediate Moduk Cabinet Office (CIO) Washingtion my Telno 1063 (The Situation in Iran).

(٨) وليد حسين البرني: السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية في الفترة من ١٩٧٩ إلى ٢٠٠٧م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أجيزت بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة زليتن ، ليبيا ،عام ٢٠٠٨م ص ١١٢.

(٩) فادي جمعة: العلاقات الإيرانية الأمريكية وتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القدس، فلسطين، الطبعة الأولى، عام ٢٠١٩م، ص ٢٨.

(10) F.C.O Confidential Fm Tehran 18 December 1979 To Immediate F.C.O. Telegram Number 1355 Of 18 Dec. 1979 Info Immediate Washingtion (The Situation in Iran).

كان الخوميني يرى أن العلاقات القائمة بين طهران وواشنطن هي علاقات السادة بالعبيد ؛ ولذلك لابد من تغييرها لتصبح علاقات متكافئة ، وإذا لم يكن تغييرها متاحًا فلا حاجة لها " ماذا نفعل بالعلاقات مع أمريكا نحن لانحتاجها هم الذين يحتاجون إلى العلاقات معنا"، واستنادًا إلى قاموسه الخاص بدأ الخوميني يستخدم تعبيرات لها أبعاد دينية في وصف الولايات المتحدة الأمريكية والغرب" فتلك الحكومات هي حكومات شيطانية مسبة كاذبة وظالمة"، والملاحظة التي تسجل فيما يتعلق بالتعبيرات والمصطلحات التي كان ينحتها الخوميني ويستخدمها عند الحديث عن الولايات المتحدة الأمريكية أنها كانت ترمز إلى مضمونين أحدهما ديني إسلامي والآخر وطني، كما كانت تعبوية مليئة بالتحقير للخصم، ومنذ ذلك التاريخ وإلى اليوم والشعار الشهير (الموت لأمريكا) باعتبارها الشيطان الأكبر يتردد صداه في المساجد والخطب الرسمية السياسية، حاملًا دلالة قوية بأن النزاع الأيدلوجي بين الطرفين مازال عميقاً. أنظر: جيمي كارتر: مذكرات البيت الأبيض المرجع السابق ص ٦١٠، فاطمة الصمادي: العلاقات الإيرانية الأمريكية قطيعة لاتمنع الصفقات، منتدى العلاقات العربية والدولية د. ت. ص ص ٤- ٥.

(11) Nara: FM Amembassy Lagos To Usinfo Washdc Immediate Secstate Washdc Immediate 9312 INFO Us mission Usun New York Confidential 031559Z Dec.1979 Subject: Media Reaction – Iran.

(١٢) مارجريت تاتشر :هي زعيمة بريطانية محافظة (من حزب المحافظين) ولدت عام ١٩٢٥م، درست القانون في جامعة أكسفورد، مارست المحاماة منذ عام ١٩٥٩م انتخبت عام ١٩٦١ م نائبة عن حزب المحافظين، أصبحت وزيرة للتربية والعلوم بين عامي ١٩٧٠-١٩٧٤م، انتخبت مرة أخرى زعيمة لحزب المحافظين في فبراير ١٩٧٥م، وفي مايو ١٩٧٩م أصبحت رئيسة وزراء لبريطانيا فكانت أول إمرأة تتولى هذا المنصب المهم في بريطانيا وفي أوروبا. لقبت بالمرأة الحديدية لقوة شخصيتها. أنظر:

Charles Moore: Margaret Thatcher The Authorized Biography From Grantham To The Falklands, Publisher: Allen Lynn-London 2013.p.p.5-12.

كذلك: إسلام محمد عبد ربه: الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠- ١٩٨٨م، رسالة ماجستير غير منشورة، أجيزت بكلية الآداب، قسم التاريخ والآثار، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، عام ٢٠١٥م ص ١٨١.

(13) Nicholas Wapshott: Ronald Reagan and Margaret Thatcher Apolitical Marriage Sentinel Published by the Penguin Group.2008. P.121.

(14) F.C.O. Confidential UK Comms Only FM Tehran 050515z November 1979 to Immediate F.C.O. Telegram Number 1072 of 5 November Info Immediate Moduk Cabinet Office (CIO) Washingtion my Telno 1063 (The Situation in Iran).

(15) Ibid.

(16) F.C.O Confidential London 8 November 1979 (Iran). (١) أنظر الملحق رقم

(١٧) مهدي بازركان: من مواليد طهران عام ١٩٠٥م أنهى تعليمه في مجال الهندسة، عُيِّن بازركان رئيسًا لشركة النفط الوطنية الإيرانية عام ١٩٥١م، أقام بازركان حركة التحرير الإيرانية عام ١٩٦١م، وهي حركة معارضة ليبرالية ذات ميول إسلامية، اعتقله الشاه محمد رضا بهلوي مرات عديدة، وزج به في السجن بعد المظاهرات الحاشدة للشعب الإيراني في عدد من المدن الإيرانية ،وفي٥ فبراير ١٩٧٩م ، أعلن الخوميني عن تكليف بازركان بتشكيل حكومة مؤقتة ، وذلك خلفًا لرئيس الحكومة السابق شاهبور بختياري الذي عيّنه الشاه الشاه محمد رضا بهلوي قبل سقوط حكمه ؛ ليصبح مهدي بازركان أول رئيس حكومة للجمهورية الإسلامية في إيران بعد نجاح الثورة الإسلامية، استقالت حكومة بازركان، وبشكل جماعي في نوفمبر ١٩٧٩م مباشرة ، بعد أن استولى الطلبة الإيرانيون على السفارة الأمريكية، وبرر استقالته بكثرة التدخلات في شئون حكومته، توفي بازركان في ٢٠ يناير عام١٩٩٥م إثر نوبة قلبية أصابته ، وهو في طريقه من طهران إلى زيورخ. للمزيد من التفاصيل انظر: محمد عبد الله العزاوي: تأملات الثورة الإيرانية، بازركان والمخاض الصعب، دراسة في الصراع على السلطة في إيران، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، عام ٢٠١٠م، ص ١٧ وما بعدها، محمد وصفي أبو مغلي: المرجع السابق، ص ص ٢٥-٢٦.

(18) FCO8/3378, Tel. No. 1108 (8 November 1979). To Immediate F.C.O. Telegram Number 1108 of 8 November Info Immediate Moduk Cabinet Office (CIO) Washingtion my Telno 1074 (The Situation in Iran).

تلغراف إلى وزارة الخارجية والكومنولث رقم ١١٠٨ (في٨ نوفمبر ١٩٧٩م).

(19) F.C.O. Confidential From Tehran 12 Nov. 1979. To Priority F.C.O. Telegram Number 1135 of 12 Nov 1979 My Tel. No. 1122(The Situation in Iran).

(20) Ibid.

(21) F.C.O. Telegram To F.C.O. Confidential Immediate Repeated For Informtion To Moscow, 14 November 1979.

(٢٢) شاهبور بختياري : من مواليد عام ١٩١٦م، ينتمي إلى قبيلة البختيارية المعروفة في إيران، تلقى علومه في كل من لبنان وفرنسا، وحصل على شهادة البكالوريوس في الفلسفة من جامعة لويس دودجر، ودبلومات في السياسة والفلسفة والقانون من جامعة السوربون، كلفه الشاه بتشكيل الحكومة في الأول من يناير ١٩٧٩م، حتى اقالته في الخامس من فبراير في ذات العام، على إثر سقوط نظام الشاه وقيام الثورة الإسلامية في إيران. للتفاصيل، أنظر :جاسم محمد هايس: حكومة شاهبور بختياري(الأول من يناير – ٥ فبراير ١٩٧٩ م)، مجلة الخليج العربي، مجلد (٣٩) العدد: الثالث والرابع، البصرة عام ٢٠١١ م ص ص ١٣-٢٦، ناظم يونس عثمان وآخر: العلاقات الإيرانية السوفيتية خلال فترة حكومة مهدي بازركان المؤقتة، (١٢ فبراير ١٩٧٩م – ٥ نوفمبر ١٩٧٩م)، بحث منشور بمجلة كلية التربية، جامعة زاخو، دهوك، العراق المجلد: الثالث، العدد: الأول، في نوفمبر عام ٢٠١٤م. ص ٨٢.

(23) F.C.O. From the Private Secretary to Foreign and Commonwealth Office, 16 November 1979, Cited in TCabinet Committee Documents, The National Archives (TNA) in London.

(٢٤) جيمي كارتر: مذكرات البيت الأبيض، المرجع السابق ص ٥٠٦. كذلك أنظر:

Walt, Stephen M. : Revolution and War, Cornell University Press,

N.Y. 1996. P.225.

(25)The Prime minister Iran And The Dollar 17 November 1979 secret.

كذلك أنظر: جيمي كارتر: مذكرات البيت الأبيض، المرجع السابق ص ٥٣٨. يذكر أن كارتر أبلغ الإدارة الأمريكية أنه ينوي بعد إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين بمصادرة أرصدة الحكومة الإيرانية، وليس تجميدها فقط أنظر: جيمي كارتر: مذكرات البيت الأبيض، المرجع السابق ص ٥٣٨.

(٢٦) نفس المرجع السابق: ص ٥٤٧.

(٢٧) نبيلة محمود ذيب مليحة: المرجع السابق، ص ٢٥٣.

(٢٨) جيمي كارتر: مذكرات البيت الأبيض المرجع السابق ص٥٤٧.

(٢٩) نفسه: ص٥٩٥.

(30) F.C.O Confidential Fm Tehran10/ 1145Z 18 November 1979 To Immediate F.C.O. Telegram Number 584 of 18 November 79 Info Immediate Cabinet Office (DIO) muduk Washingtion. (Iran Internal Situation).

(31) Telephone Conversation between the Prime Minister and the President of the United States of American on Monday 19 November 1979.

محادثة هاتفية بين الرئيس الأمريكي جيمي كارتر ورئيسة وزراء بريطانيا مارجريت تاتشر (في١٩ نوفمبر ١٩٧٩م).

(32) F.C.O Confidential From Tehran 251755Z nov.79 To Immediate F.C.O. Telegram Number 1231 Of 25 november To Immediate Cabinet Office(DIO)muduk Washingtion Ukmis new York my Tel, no. 1229(Situation in Iran). انظر الملحق رقم (٢)

(33) F.C.O Confidential From Tehran 051330z DEC. 79. To Immediate F.C.O. Telegram Number1294 of 5 December immediate cabinet office (DIO) Muduk Washingtion, ukmis New York my Tel. no. 1266. (Situation in Iran).

(34) F.C.O Confidential From Tehran 05120072 DEC 79. To Immediate F.C.O. Telegram Number1293 of 5 December Info Priority Washingtion, ukmis New York my Tel. no. 1282. U.S. Embassy Tehran.

(35)The Prime Minister personal Minister,s Serial No. T1738/79T, In 22 December 1979. Secret.

(36)Christian Emery: US Foreign Policy and the Iranian Revolution The Cold War Dynamics of Engagement and Strategic Alliance *Lecturer in International Relations, School of Government, University of Plymouth, UK* ,2013 ,p.153.

٣٧) في تصريح لوزير الخارجية الأمريكي فانس ساويرس لرئيسة وزراء بريطانيا مارجريت تاتشر حذر فيه من أنه في حال فشل الدبلوماسية والإجراءات الاقتصادية في الإفراج عن الرهائن الأمريكيين ستجد الولايات المتحدة الأمريكية نفسها مجبرة على مواجهة البديل وهو القوة العسكرية، وأكد لها على أنه يأمل ألا يلجأ مضطرًا إلى مثل هذا الخيار؛ لذلك طالب حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية من الأوروبيين أن

ينضموا إليه في فرض العقوبات الاقتصادية على إيران. أنظر: فانس ساويرس: خيارات صعبة (مذكرات)، تعريب المركز العربي للمعلومات، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٩٨٤م، ص ٣٢٨.

(٣٨) خالد موسى جواد: العلاقات الأمريكية – الإيرانية ١٩٦٨–١٩٨٨م، رسالة ماجستير غير منشورة، أجيزت بكلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، عام ١٩٩٠م، ص ١١٨.

(39) The Prime minister, s personal message serial no. t6/80January 8, 1980 secret. .(٣) أنظر: الملحق رقم

(40) F.C.O. Confidential London FCO NO. 8/3571, Graham interviewed by Parliamentary Committee (2 April 1980).

وزارة الخارجية والكومونولث ٣٥٧١/٨, مقابلة أُجريت مع السفير البريطاني في طهران جون جراهام من قِبل اللجنة البرلمانية (في٢ أبريل ١٩٨٠م)، كذلك أنظر: ماشين ياكوفليف: الخليج العربي، وخطط الدول الغربية، ترجمة حسان ميخائيل اسحق ورضوان القصماني، الطبعة الأولى، عام ١٩٨٨م ص ٦١.

(41) أبو الحسن بني صدر: ولد في ٢٢ مارس ١٩٣٣م في إحدى نواحي مدينة باغجه التابعة لمحافظة همدان ، درس الاقتصاد في جامعة طهران ثم أكمل دراسته العليا في جامعة السوربون في فرنسا، شارك الحركات الطلابية في مكافحة الشاه في أوائل عام١٩٦٠م، وسجن مرتين، وأصيب خلال انتفاضة عام١٩٦٣م، ثم فر إلى فرنسا، وانضم إلى مجموعة المقاومة الإيرانية بقيادة آية الله الخوميني ،وبعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩م، عاد إلى إيران مع الخوميني ، ليشغل عدة مناصب في حكومة الجمهورية الإسلامية منها نائب وزير الاقتصاد والمالية والقائم بأعمال وزير الخارجية لفترة قصيرة خلال عام ١٩٧٩م ، ووزيرًا للمالية من ١٩٧٩ إلى١٩٨٠م ، كان أول رئيس للجمهورية الإيرانية حيث تولى ذلك المنصب في ٤ فبراير ١٩٨٠ حتى ٢١ يونيو١٩٨١م ، بعدما عزل من منصبه من قبل آية الله الخوميني بسبب معارضته لاستمرار الحرب بين إيران والعراق، وهرب إلى فرنسا ؛ ليصبح بعدها معارضًا للحكم السياسي في إيران ، ويعيش الآن في فرنسا، بالقرب من باريس، في فيلا تخضع للحراسة المشددة من الشرطة الفرنسية. خلفه في هذا المنصب محمد علي رجائي . أنظر: شاكر كسرائي: إيران، الأحزاب والشخصيات السياسية ١٨٩٠– ٢٠١٣م، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، لبنان، عام ٢٠١٤م، ص ١٥٨ .

(42) FCO Confidential London FCO NO. 8/3603, 'Draft Statement by Foreign Ministers of the Nine Meeting in Luxembourg' (23 April 1980) أنظر الملحق رقم (٤)

وزارة الخارجية والكومونولث ٣٦٠٣/٨, "مسودة بيان وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في لوكسمبورج" (في ٢٣ أبريل ١٩٨٠م).

(43) Ibid.

(44)House of Commons , Foreign Affairs Committee , UK policy towards Iran Third Report of Session 2014–15 , Report, together with formal minutes relating to the report , Ordered by the House of Commons to be printed 8 July 2014 Published on 14 July 2014 by authority of the House of Commons , London :The stationery Office Limited .P.18.

لم تؤدِّ أزمة الرهائن إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا فقط ؛ فقد انضمت إليهما دولة كندا نتيجة تلك الأزمة أيضًا فأثناء تلك الأزمة تمكن ستة من الدبلوماسيين الأمريكيين من الحصول من السفير الكندي في طهران آنذاك كين تايلور Ken Taylorعلى حق اللجوء السياسي؛ حيث مكثوا في السفارة الكندية في طهران مدة شهرين، وإثر ذلك توترت العلاقات بين كندا وإيران، وقامت الحكومة الكندية بالتعاون مع المخابرات الأمريكية بإعداد جوازات سفر كندية لهؤلاء الدبلوماسيين الستة، وقد ساعدهم ذلك في الهروب من إيران على متن طائرة في ٢٧ يناير ١٩٨٠م بوصفهم ستة من الممثلين السينمائيين الكنديين، وتسبب ذلك في حدوث أزمة دبلوماسية بين إيران وكندا ؛حيث أغلقت السفارة الكندية في طهران ، وقطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين حتى عام ١٩٩٦م . أنظر: جيمي كارتر: مذكرات البيت الأبيض، المرجع السابق ص ص٤٩٧– ٥٢٢.

(45) House of Commons: Foreign Affairs Committee, UK policy towards Iran Third Report of Session 2014–15 , Report, together with formal minutes relating to the report OP.CIT.p.19.

(46) David Farber :Taken Hostage the Iran Hostage Crisis and America's First Encounter with Radical Islam. *(Politics and Society in Twentieth Century America.)* Princeton: Princeton University Press2005. P. P.176–177.

(٤٧) ماشين ياكوفليف: المرجع السابق ص ٦١.

(48) House of Commons: Foreign Affairs Committee, UK policy towards Iran Third Report of Session 2014–15 , Report, together with formal minutes relating to the report OP.CIT. P.19.

(49) Nara: Fm Secstate ECSTATE Washdc Confidential O 230316Z Dec. 1979 Subject: Iran: Letter To President Of Security Council.

كذلك أنظر: جيمي كارتر: مذكرات البيت الأبيض، المرجع السابق ص ٥٠٦.

(50) Nara: Fm Secstate Washdc Confidential O 230316Z Dec. 1979 Subject: Iran: Letter To President Of Security Council.

(51) تنص المادة ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة على أن يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به، أو وقع عملًا من أعمال العدوان، ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقًا لأحكام المادتين ٤١ و٤٢ لحفظ السلم والأمن الدوليين، أو إعادته إلى نصابه ، بينما تعطي المادة ٤١ الحق لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء "الأمم المتحدة" تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفًا جزئيًا أو كليًا وقطع العلاقات الدبلوماسية . انظر: الأمم المتحدة: موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية ١٩٤٨-١٩٩١م، منشورات الأمم المتحدة ١٩٩٢م ص ٨.

(52) فانس ساويرس: المرجع السابق ،ص ٢٤٠ ، كذلك أنظر: David Farber: OP.Cit. p.179

(53) F.C.O Secret FM. F.C.O 141637Z Jan. To Immediate, Washingtion Telegram Number79 of 14 January 1980 Info Immediate ukmis New York Tehran (For private secretary to secretary of state).

كذلك أنظر: United state /iran

Colin Legum: Crisis and Conflicts in the Middle East: The Changing Strategy – From Iran to Afghanistan – Mideast affairs series 2 (Paper back) New York, 1982), P. 92.

(54)Washington Post: What is an Ally?' (11 April1980).

افتتاحية رئيسية في جريدة واشنطن بوست بعنوان "ما هو الحليف؟" (في ١١ أبريل ١٩٨٠م).

(55) F.C.O. International Court of Justice, 15 December 1979, General List, No. 64: Case Concerning United States Diplomatic and Consular Staff in Tehran, (United States of America V. Iran), Request For The Indication of Provisional Measures.

كذلك أنظر:

Nara: Fm Secstate ECSTATE Washdc Confidential O 230316Z Dec. 1979 Subject: Iran: Letter To President Of Security Council.

(٥٦) عبد الله الأشعل: اتفاقية الرهائن والعلاقات الجزائرية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، السنة السابعة عشرة، العدد: ٦٤، القاهرة، في أبريل عام ١٩٨١م ص ١٨٧.

(٥٧) الأمم المتحدة: المصدر السابق ص ١٤٠

(٥٨) نفسه: ص ص ١٤٠-١٤١

(٥٩) عبد الله الأشعل: المرجع السابق ص ١٨٨.

(٦٠) كان يوجد في إيران عدد كبير من المصانع والمشروعات (مصانع سيارات وغزل ونسيج الزجاج ومصافي تكرير النفط وخطوط أنابيب نقل النفط ومرافئ شحن النفط ومحطات كهربائية)، يبلغ عددها ستة آلاف وخمسمائة مصنع، يعود أغلبها إلى مستثمرين بريطانيين، وأجانب آخرين، وتوقف العديد منها بعد تأميم إيران لجميع المصابع الأجنبية في عام ١٩٧٩م. أنظر: مجلة منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، العدد: ٣٢، في يناير ١٩٨٥م، ص ٣٨٠.

(٦١) سلمان عاطف: تأميم النفط الإيراني مجلة البترول والغاز العربي، الكويت، السنة الخامسة عشرة، العدد: الثاني في فبراير، عام ١٩٧٩م، ص ٥٤.

(62)Daily Express (News Paper) , 27 Feb 1981.

(٦٣) غلام رضا نجاتي: المرجع السابق، ص ٨٩.

(64) The Times (News Paper), 30 Jun 1981.

(٦٥) هاني جواد كاظم النجار: السياسة الخارجية لإيران في عهد الرئيس محمد خاتمي (١٩٩٧ -٢٠٠٥م)، دراسة تاريخية، سياسية، الطبعة الأولى، عام ٢٠١٨م، مركز عين للدراسات والبحوث المعاصرة، ص ١٣١.

(٦٦) نفسه: ص ص ١٣١-١٣٢.

(٦٧) للمزيد من التفاصيل عن الوساطة الجزائرية لحل أزمة الرهائن الأمريكيين في طهران. أنظر: جيمي كارتر: مذكرات البيت الأبيض، المرجع السابق ص ٦٣٤ ومابعدها، عبد الله الأشعل: المرجع السابق، ص ٨ ومابعدها، وليد حسين البرني: المرجع السابق، ص ص ١٠٩-١١١.

(68) The Prime minister Office Embassy Of The United State Of America London January 19, 1981 secret

(٦٩) إسلام محمد عبد ربه: المرجع السابق ص ١٧٤.أنظر كذلك:

David Farber: OP.Cit. P.p.141-142.

(٧٠) جيمي كارتر: مذكرات البيت الأبيض، المرجع السابق ص ٦٣١.